مقدمة
في
أصول التفسير

تأليف

شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه

محمد صبحي بن حسن حلاق
أبو مصعب

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
في
أصول التفسير

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر ، فلا يجوز نشر أي
جزء من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ،
أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مُسبقة من الناشر .

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٣١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم
مقدمة في أصول التفسير ./ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية -
محمد صبحي حلاق .الرياض ، ١٤٣١ هـ
١٤٤ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٨-١٤-٨٠٢٨-٦٠٣-٩٧٨
١- القرآن - مناهج التفسير
أ. حلاق . محمد صبحي (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢ر٢٢٧ ١٤٣١/٢٦١٢

رقم الإيداع : ١٤٣١/٢٦١٢
ردمك : ٨-١٤-٨٠٢٨-٦٠٣-٩٧٨

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

مقدمة المحقق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران: (١٠٢).

(٢) سورة النساء: (١).

(٣) سورة الأحزاب: (٧٠- ٧١).

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتابُ الله، وأحسنُ الهدي هديُ محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعةٌ، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فإن هذه المقدمة تعتبر من أهم ما كتب في هذا العلم، لوضوح دلالتها على منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير، ولما لها من أثر بالغ على المفسرين من بعده.

وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية من المفسرين المحررين والمطلعين على تفاسير السلف والخلف، مع ما رزق من فهم ثاقب وحافظة نادرة، ونفس ناقدة، مكنة ذلك على تحرير التفسير.

قال تلميذه ابن عبد الهادي[1]: «... كتب الشيخ رحمه الله نقول السلف مجردة عن الاستدلال على جميع القرآن، وكتب في أوله قطعة كبيرة بالاستدلال، ورأيت له سوراً وآيات يفسرها، ويقول في بعضها: كتبتُه للتذكُّر، ونحو ذلك.

ثم لما حُبِس في آخر عمره كتبتُ له أن يكتب على جميع القرآن تفسيراً مرتباً على السُّور، فكتب يقول: إنَّ القرآن فيه ما هو بَيِّنٌ بنفسه، وفيه ما قد بيَّنه المفسرون

---

(١) العقود الدرية: (ص ٢٧- ٢٨).

في غير كتاب، ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء[1]، فربما يطالع الإنسان عليها عِدَّةَ كتبٍ ولا يتبينُ له تفسيرها، وربما كتب المصنِّفُ الواحد في آية تفسيراً ويفسِّرُ غيرها بنظيره، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل، لأنه أهمُّ من غيره، وإذا تبين معنى آية تبيَّن معاني نظائرها.

وقال: قد فتح الله عليَّ في هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها، وندمتُ على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن، أو نحو هذا» اهـ.

وقد اعتمد على هذه المقدمة وأفاد منها كثير من العلماء في القديم والحديث، لأنها من القواعد الأساسية التي تفتح طريق فهم القرآن، وتضع بين يدي المفسر أصول الموازنة والترجيح بين الأقوال.

ومنهم:

- تلميذه ابن كثير (ت: ٧٧٤) فقد أورد جزءاً من موضوعات المقدمة في مقدمة تفسيره.

- الزركشي (ت: ٧٩٤) في كتابه البرهان في علوم القرآن.

---

(١) كتاب: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، لابن تيمية. دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، في مجلدين (١، ٢).

- السيوطي (ت: ٩١١) في الإتقان في علوم القرآن، وبالأخص النوع الثامن والسبعون.

- القاسمي (ت: ١٣٣٢) في مقدمة تفسيره محاسن التأويل.

وغيرهم من القدماء.

- وممن لخصها الشيخ: محمد راغب الطباخ في كتابه: «الثقافة الإسلامية» بعد أن أعجب بها وأثنى عليها.

- وكذلك الشيخ محمد بهجت البيطار، أعجب بها وأثنى عليها حيث قال: «رسالته هذه فيض من بحره، قد أملاها من فؤاده، وقد أودعها لآلئه ودُرَرَهُ، فهي تريك صفحة ناصعة من دراسة سلفنا للقرآن وفهمه، وتهديك لحل بعض مشكلات التفسير ومصطلحاته، وتدلك على أهدى المفسرين وأفضل كتبهم، وتحذرك عما انتحلوا لأنفسهم من عقائد وأصولاً بنو تفاسيرهم عليها، ردُّوا كلام الله وسنة رسوله إليها» اهـ.

• أما كتابة هذه الرسالة لم يتبين لنا متى كتبها شيخ الإسلام، ولكن ذكر ابن قيم الجوزية في مدارج السالكين[1] ما يمكن أن يفيد عن وقتها، حيث قال: «وبعثَ إليَّ في آخر عمره قاعدة في التفسير بخطه...».

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥٢٠).

• أما تسميتها بـ«مقدمة في أصول التفسير» ليس من صنع شيخ الإسلام ابن تيمية، بل هي من صنع القاضي الحنبلي بدمشق، محمد جميل الشطي، الذي نشر الرسالة سنة (١٣٥٥هـ).

يقول الدكتور عدنان زرزور[١]: (وليس هناك ما يشير إلى تسميتها بـ«مقدمة في أصول التفسير» ولكن الذي دعا الشيخ محمد جميل الشطي -رحمه الله- إلى تسميتها بهذا الاسم - إلى جانب موضوعها بالطبع - قول ابن تيمية في فاتحتها: «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه..»).

(١) في تحقيقه لـ«مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص ٢٢). ط: دار القرآن - الكويت، سنة (١٣٩٢هـ).

منهجي في تحقيق «مقدمة في أصول التفسير» وتخريجه

١- كتبت الرسالة من نسخة الدكتور: عدنان زرزور، لأن نسخته موافقة لنسخة (دار الكتب القومية بمصر، تحت رقم «٢٢٩» تفسير، تيمورية).

٢- قدمت للكتاب بمقدمة لطيفة.

٣- ترجمت للمؤلف ﷺ ترجمة قصيرة.

٤- ضبطتُ الكلمات الضرورية التي تشكل على القارئ.

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية.

٦- خرَّجتُ الأحاديث تخريجاً علمياً وفق قواعد علم المصطلح.

٧- بينت مرتبة كلِّ حديثٍ من الصحة أو الضعف.

٨- ترجمت لبعض الأعلام المذكورين في الكتاب.

٩- أضفت بعض التعليقات الهامة لتوضيح المعاني والغايات التي يتَوخَاها المؤلف ﷺ.

١٠- وضعت لكل فقرة عنوان ليسهل على القارئ فهم الكتاب، وتعينه على الوصول لما يرغب معرفته، ومعظم هذه العناوين استفدتها من نسخة الدكتور: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الذي شرح هذا الكتاب، فجزاه الله خيراً.

١١- وضعت فهرس لموضوعات هذا الكتاب.

كتبه:

محمد صبحي بن حسن حلاق

صنعاء - بتاريخ: ٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ - الموافق: ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩م

ترجمة المؤلف

١- اسمه ومولده:

هو شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني الحنبلي بل المجتهد المطلق.

ولد بحران يوم الإثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة، وقدم به والده وأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق، سنة سبع وستين وستمائة.

٢- نشأته وحياته العلمية:

نشأ ابن تيمية في أسرة علم، فحفظ القرآن الكريم، منذ حداثة سنه، واتجه إلى حفظ الحديث واللغة... وكان يتميز بالجد والاجتهاد والتفتح والذاكرة الحادة والذكاء. وكان للحنابلة مدارس خاصة بهم، وفيها تخرج ابن تيمية، كما درس في كنف أبيه ورعايته. ثم اشتغل بالعلوم فصار إماماً في التفسير وما يتعلق به، عارفاً بالفقه، فيقال إنه كان أعرف بفقه المذاهب من أهلها الذين كانوا في زمانه. وكان عالماً باختلاف العلماء في الأصول والفروع والنحو واللغة وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية، وكذلك كان متضلعاً في الحديث عارفاً برجاله مميزاً بين صحيحه وسقيمه. وبعد وفاة أبيه قام بوظائفه مدة فدرَّس بدار الحديث السكرية، ثم جلس سنة (٦٨٣ هـ) بالجامع الأموي على منبر قد هيء له لتفسير القرآن الكريم. وكان عنده خلق كثير، واستمر على ذلك مدة سنين متطاولة، وفي سنة (٦٩٤هـ) أذن له بالإفتاء، وكان جريئاً في قول الحق لا تأخذه فيه لومة لائم. وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها فقصدها فتحامل عليه جماعة من أهلها فسجن مدة ونقل إلى

الإسكندرية، ثم أطلق سراحه ثم سافر إلى دمشق سنة (٧١٢هـ) واعتقل بها سنة (٧٢٠هـ) وأطلق ثم أعيد. وعكف على التأليف والعبادة.

٣- شيوخه:

تلقى العلم عن أبيه ولازمه حتى وفاته، ثم تلقى العلم بعد ذلك من شيوخ دمشق كابن عبدالدايم، وابن أبي اليسر، والمجد بن عساكر، ويحيى بن الصيرفي، والقسم الأربلي، والشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ زين الدين بن المنجا وغيرهم. وقرأ العربية على ابن عبد القوي، ثم أخذ كتاب سيبويه فتأمله وفهمه. هذا بالإضافة لحضوره مجالس العلماء وقراءته وسماعه عدة سنين.

٤- تلاميذه:

من أشهر تلامذته: ابن قيم الجوزية، صاحب الآثار النافعة، الذي حبس مع الشيخ في قلعة دمشق، ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ.

ومنهم: الحافظ مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبدالله محمد الذهبي، صاحب المؤلفات الكثيرة.

ومنهم: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي.

ومنهم: الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي المقدسي.

ومنهم: قاضي القضاة شرف الدين أبو العباس أحمد بن الحسين المشهور بقاضي الجبل.

ومنهم: ابن الوردي، وغيرهم.

٥- ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي في معجم شيوخه: «شيخنا، وشيخ الإسلام، وفريد العصر علماً ومعرفة، وشجاعة وذكاء، وتنويراً إلهياً وكرماً، ونصحاً للأمة وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.

سمع الحديث وأكثر بنفسه من طلبه وكتب وخرَّج ونظر في الرجال والطبقات، وحصل ما لم يحصله غيره، وبرع في تفسير القرآن وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال وخاطر وقاد إلى مواضع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها، وبرع في الحديث وحفظه فقل من يحفظ ما يحفظ من الحديث معزواً إلى أصوله وصحابته مع شدة استحضار له وقت إقامة الدليل.

وفاق الناس في معرفة الفقه واختلاف المذاهب وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث أنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب بل بما يقوم دليله عنده. وأتقن العربية أصولاً وفروعاً وتعليلاً واختلافاً، ونظر في العقليات وعرف أقوال المتكلمين ورد عليهم ونبه على خطئهم وحذر، ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين، وأوذي في ذات الله من المخالفين، وأخيف في نصر السنة المحضة حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وكبت أعداءه وهدى به رجالاً كثيرة من أهل الملل والنحل، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالباً، وعلى طاعته، وأحيا به الشام بل الإسلام بعد أن كاد ينثلم خصوصاً في كائنة التتار، وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي، فلو حلفت بين الركن والمقام أني ما رأيت بعيني مثله، وأنه ما رأى مثل نفسه». اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد، وقد سئل عن ابن تيمية بعد اجتماعه به، كيف رأيته؟! فقال: رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء، فقيل له: فلم لا تتناظرا، قال: لأنه يحب الكلام وأحب السكوت.

٦- مؤلفاته:

وقد ترك شيخ الإسلام ابن تيمية الكثير من المؤلفات في عدة أبواب من العلم:

(منها): مجموع فتاوى ابن تيمية. جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، بمساعدة ابنه محمد. (٣٧) مجلداً.

(ومنها): منهاج السنة النبوية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. (٩) مجلدات.

(ومنها): الاستقامة. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. في مجلدين.

(ومنها): موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول. في مجلدين.

(ومنها): الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. في مجلدين.

(ومنها): مجموعة الرسائل والمسائل. في مجلدين.

(ومنها): الأسماء والصفات. في مجلدين.

(ومنها): الإيمان. مجلد واحد.

(ومنها): الصارم المسلول على شاتم الرسول. مجلد واحد.

(ومنها): نظرية العقد. مجلد واحد.

(ومنها): نقض المنطق. مجلد واحد.

(ومنها): القواعد النورانية الفقهية. مجلد واحد.

٧- وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ معتقلاً بقلعة دمشق سنة (٧٢٨ هـ) فخرجت دمشق كلها في جنازته.

[وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ]

- الحبر الكامل، العلامة الأوحد الحافظ الزاهد، العابد الورع، المقذوف في قلبه النور الإلهي والعلوم الرفيعة، والفنون البديعة، الآخذ بأزمة الشريعة، الناكص عن الآراء المزلة، والأهواء المضلة، ليقتفي لآثار السلف علماً وعملاً، مفتي الفرق، مجتهد العصر، أوحد الدهر، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية- أدام الله بركته ورفع في الدنيا والآخرة محلة ودرجته:

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِ يسّر وَأعِنْ برَحمتِك

تمهيد

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﷺ تسليمًا.

أما بعد:

سبب تأليفه الرسالة

فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز - في منقول ذلك ومعقوله - بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل، فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغَثِّ والسمين، والباطل الواضح والحق المبين.

من طرق تحصيل العلم

والعِلمُ إما نقل مُصدَّق عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليل معلوم، وما سوى هذا فإما مُزيَّف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج[1] ولا منقود[2].

حاجة الأمة لفهم القرآن

وحاجة الأمة ماسّة إلى فهم القرآن الذي هو: «حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يَخْلَق على كثرة (الترديد)، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء. من قال به

---

(١) بهرج: يقال لكل موصوف بالرداءة بهرج، وأصله في وصف رديء الفضة.

(٢) منقود: الجيد من النقود.

صَدق، ومن عَمِل به أُجِر، ومن حكم به عدَل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم، ومن تركه مِن جبّار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله»[(١)].

---

(١) قال الألباني في تحقيقه لشرح العقيدة الطحاوية (ص٦٨): «هذا حديث جميل المعنى، ولكن إسناده ضعيف، فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، ولعل أصله موقوف على علي ﷺ، فأخطأ الحارث فرفعه إلى النبي ﷺ» اهـ.

- أخرجه الترمذي في السنن رقم (٢٩٠٦)، والدارمي (٢/ ٤٣٥)، والبغوي في شرح السنة رقم (١١٨١)، والبيهقي في الشعب رقم (١٩٣٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٤٨٢).

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال. وهو حديث ضعيف. وقد ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي رقم (٢٩٠٦). عن الحارث الأعور قال: مررتُ في المسجد، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلتُ على علي، فقلت: يا أمير المؤمنين ألا ترى أنَّ الناس قد خاضوا في الأحاديث؟! قال: وقد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: أما إني قد سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ألا إنها ستكون فتنةٌ»، فقلت: ما المخرج منها يا رسول الله؟! قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما كان قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل، ليس بالهزل، من تركه من جبَّارٍ قصمهُ الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضلَّهُ الله، وهو حبلُ الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبسُ به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرَّدِّ، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنتهِ الجن إذ سمعته، حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾[الجن:١-٢].

=

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾[2].

من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم، خذها إليك يا أعور.

- وقال ابن كثير في فضائل القرآن عقب الحديث هذا: «قلت:... وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه. وقد وهم بعضهم في رفعه...».

قلت: أما الموقوف فهو لا يصح أيضاً لعدم صحة الأسانيد بذلك.

وانظر مزيد كلام على هذا الحديث وشواهد في تحقيقي لـ تفسير القرآن لابن كثير.

(١) سورة طه: (١٢٣-١٢٦).

(٢) سورة المائدة: (١٥-١٦).

وقال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ۝٥٣﴾[2].

المقدمة من إملاء المؤلف

وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة، بحسب تيسير الله تعالى، من إملاء الفؤاد[3]، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

---

(١) سورة إبراهيم: (١-٢).

(٢) سورة الشورى: (٥٢-٥٣).

(٣) أي ابن تيمية رحمه الله كتبها من حفظه ولم يرجع إلى مصادر التفسير أو غيرها ليجيب على سائله، ودوماً الإملاء يكون ارتجالاً، لا عن نسخة أو مصدر، فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير. انظر ما قاله ابن دريد معتذراً عما قد يقع في إملائه لكتاب جمهرة اللغة (٢/ ١٠٨٥)، (٣/ ١٣٣٩) تحقيق: البعلبكي.

[الـ]فصل [الأول]

بين الرسول ﷺ معاني القرآن كما بين ألفاظه الصحابة واهتمامهم بمعاني القرآن

يجب أن يُعْلَم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلَمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا. ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة[2].

وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جَلَّ في أعيننا[3].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثماني سنين، ذكره مالك[4].

---

(١) سورة النحل: (٤٤)، وتمامها: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

(٢) أخرج البيهقي في الشعب رقم (١٩٥٦) عن مالك أنه بلغه: أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها.

(٣) أي صار ذا خطوة وقدر عظيم.

(٤) أخرجه البيهقي في الشعب رقم (١٩٥٥):

قال مالك يوم عاب العجلة في الأمور، ثم قال: قرأ ابن عمر البقرة في ثمان سنين.

إسناد رجاله ثقات.

التدبر لمعاني القرآن

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾[٣]، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن!.

وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾[٤] وعقل الكلام متضمن لفهمه.

ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك.

العادة تدل على فهم أي كتاب يُقرَأ وخاصة القرآن ومعانيه

وأيضًا فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فن من العلم، كالطب والحساب، ولا يستشرحوه؛ فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟

كلما كان العصر أشرف كان الاختلاف أقل

ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جدًا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر.

---

(١) سورة ص: (٢٩).

(٢) سورة النساء: (٨٢) ومحمد: (٢٤).

(٣) سورة المؤمنون: (٦٨).

(٤) سورة يوسف: (٢).

تلقى التابعون التفسير عن الصحابة

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة[1]، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، أُوقِفه عند كل آية منه وأسأَله عنها، ولهذا قال الثوري: إذا جاءَكَ التفسير عن مجاهد فحسبك به.

ولهذا يعتمد على تفسيره: الشافعي والبخاري، وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد، وغيره ممن صنّف في التفسير، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره.

---

(١) اختلف العلماء في عد تفسير الصحابة والتابعين من المأثور، فمنهم من عده مأثوراً، ومنهم من لم يعده كذلك، غير أن معظم كتب التفسير بالمأثور تورد منه الكثير. ولعل الرأي الصحيح في هذا الموضع هو الرأي الذي يقول: إن ما جاء عن الصحابة فيما ليس من باب الاجتهاد والاستنباط، وإنما هو متوقف على السماء من النبي ﷺ يعد من التفسير بالمأثور، وهو ملزم إن صح سنده، وأما إذا كان سنده واهياً فلا شك في رده.

وأما الأقوال المنقولة عنهم مما يتصل بالاجتهاد والاستنباط فليست من التفسير بالمأثور.

ولعل الرأي الصحيح في هذا الموضع كل ما جاء من التابعين غير ملزم؛ لأنه ربما روى عن تابعي غير ثقة.

ومما يلحق بهذا -أي التفسير بالمأثور- النقل عن لسان العرب؛ لأن القرآن إنما نزل بلغتهم وهم أهل اللغة، وأدرى الناس به.

اجتهاد التابعين في بيان القرآن

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال.

فصل

خلاف السلف في التفسير

الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

اختلاف تنوع

اتحاد المسمى واختلاف العبارة الدالة عليه

(أحدهما): أن يعبر كل واحد منهما عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمّى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمى، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة، كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهنَّد، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله ﷺ، وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضادًا لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1].

---

(١) سورة الإسراء: (١١٠).

دلالة الاسم على الذات

وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم، كالعليم يدل على الذات والعلم، والقدير يدل على الذات والقدرة، وعلى الصفات والرحيم يدل على الذات والرحمة.

ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر، فقوله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة[1] الذين يقولون: لا يقال: هو حي، ولا ليس بحي، بل

---

(١) حركة باطنية ظهرت سنة (٢٧٨هـ) في العراق على يد (حمدان قرمط) بعد اتصاله بأحد دعاة الباطنية.

يقوم مذهبهم على القول بإلهين قدمين، لا أول لوجودهما من حيث الزمان إلا أن أحدهما علة لوجود الثاني، واسم العلة السابق والمعلول - التالي، والنبي عبارة عن شخص فاضت عليه من السابق بقوة التالي قوة قدسية صافية، واتفقوا على أنه لابد في كل عصر من إمام معصوم يساوي النبي بالعصمة، وهم ينكرون البعث والمعاد، ويستبيحون المحظورات ويجعلون لكل نص ظاهراً وباطناً يؤولونه حسب معتقدهم وهواهم.

وقد نشطت تلك الحركة الخبيثة وكثر اتباعها فأغارت على البلدان، ونهبت الأموال، وهتكت الأعراض، حتى أنهم هاجموا مكة المكرمة سنة (٣١٩هـ) فقتلوا أهلها ومن كان فيها من الحجاج، وهدموا زمزم واقتلعوا الحجر الأسود، وذهبوا به إلى الأحساء حتى (٣٣٩هـ) حيث أعيد إلى مكانه.

انظر: القرامطة لابن الجوزي. تحقيق: محمد الصباغ.

وأخبار القرامطة في الأحساء والشام واليمن والعراق. جمعٌ وتحقيق سهيل ذكار.

ينفون عنه النقيضين، فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسمًا هو عَلَمٌ محض، كالمضمرَات، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلوَّ في الظاهر موافقًا لغلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بسط ذلك[1].

وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته، ويدل أيضًا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم.

وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب[2].

---

(١) راجع: الرسالة التدمرية. لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومعارج القبول. للحافظ الحكمي بتحقيقي. ط- دار ابن الجوزي- الدمام.

(٢) صحيح.

أخرجه البخاري رقم (٣٥٣٢)، ومسلم رقم (١٢٤/ ٢٣٥٤)، والترمذي رقم (٢٨٤٠)، والنسائي في الكبرى رقم (١١٥٩٠) عن جبير بن مطعم. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لي خمسة أسماء: أنا محمدٌ، وأنا أحمدُ، وأنا الماحي: الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر: الذي يُحشَرُ الناس على قدميَّ، وأنا العاقب».

والعاقَبُ: الذي ليس بعدَهُ نبي.

قلت: هذا التفسير ليس من الحديث، بل من بعض رواته، ففي رواية لمسلم (.../ ٢٣٥٤) وكذا أحمد (٤/ ٨٤): قال معمر: قلت للزهري: ما العاقب؟ قال: الذي ليس بعده نبي.

=

وكذلك أسماء القرآن: مثل القرآن[١]، والفرقان[٢]، والهدى[٣]،

.....

- وأخرج مسلم رقم (١٢٦/ ٢٣٥٥) عن أبي موسى الأشعري، قال: كان رسول الله ﷺ يسمِّي لنا نفسه أسماءً، فقال: «أنا محمدٌ وأحمدُ والمقفِّي -آخر الأنبياء- والحاشِرُ، ونبيُّ التوبة، ونبي الرحمة». وهو حديث صحيح.

(١) وهذا الاسم هو أشهر أسمائه وأكثرها وروداً في آياته، وأشهرها دوراناً على ألسنة السلف، وقد وردت تسميته بهذا الاسم في آيات عدة:

(منها): قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾[الزخرف:٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[الإسراء:٩] وغير ذلك.

(٢) وقد جعل هذ الاسم علماً على القرآن بالغلبة مثل التوراة على الكتاب الذي جاء به موسى والإنجيل على الكتاب الذي أنزل على عيسى.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾[الفرقان:١].

(٣) وقد وصف القرآن بأنه هدى في عدة مواضع:

(منها): قوله تعالى: ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾[النمل:٢].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾[يونس:٥٧].

والشفاء[١]، والبيان، والكتاب[٢]، وأمثال ذلك.

فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمَّى، عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مُسمَّى هذا الاسم، وقد يكون الاسم علمًا، وقد يكون صفة، كمن يسأل عن قوله:

---

(١) وقد ورد وصف القرآن بالشفاء في:

قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾[الإسراء:٨٢] وغيرها من الآيات.

(٢) وقد وردت الآيات في تسمية القرآن بالكتاب:

(منها): قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾[البقرة:١-٢].

وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴿١﴾﴾[الكهف:١].

- إن أسماء القرآن هي: ١- القرآن ٢- الفرقان ٣- الكتاب ٤- التنزيل ٥- الذكر.

- وللقرآن أوصاف هي: ١- النور ٢- هدى ٣- الرحمة ٤- شفاء ٥- موعظة ٦- كريم ٧- عليّ ٨- حكيم ٩- المهيمن ١٠- مبارك ١١- قيِّم ١٢- فصل ١٣- أحسن الحديث ١٤- متشابهاً ١٥- المثاني ١٦- وحياً ١٧- عربياً ١٨- بصائر ١٩- الحق ٢٠- الصدق ٢١- العدل ٢٢- بشرى ٢٣- المجيد ٢٤- المبين ٢٥- العزيز ٢٦- البلاغ.

وانظر أسماء سور القرآن وفضائلها للدكتورة منيرة محمد ناصر الدوسري (ص٣١- ٥٤).

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾[١] ما ذِكْرُه؟ فيقال له: هو القرآن، مثلاً، أو هو ما أنزله من الكتب، فإن «الذكر» مصدر، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول.

فإذا قيل: ذِكْرُ الله بالمعنى الثاني، كان ما يذكر به، مثل قول العبد: سبحان الله، و الحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يَذكره هو وهو كلامه، وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾[٢]، لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾[٣] وهداه هو ما أنزله من الذكر، وقال بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾[٤].

---

(١) سورة طه: (١٢٤). وتمامها: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه:١٢٤].

(٢) سورة طه: (١٢٤).

(٣) سورة طه: (١٢٣).

(٤) سورة طه: (١٢٥-١٢٦).

اختلاف العبارة والمسمى واحد

والمقصود أن يعرف أن الذِّكْر هو كلامه المنزل، أو هو ذكر العبد له، فسواء قيل: ذكري: كتابي، أو كلامي، أو هداي، أو نحو ذلك، كان المسمَّى واحد.

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به، فلابد من قدر زائد على تعيين المسمى، مثل أن يسأل عن ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾[1]، وقد علم أنه الله، لكن مراده: ما معنى كونه قدوسًا سلامًا مؤمنًا؟ ونحو ذلك.

إذا عُرف هذا، فالسلف كثيرًا ما يعبرون عن المسمَّى بعبارة تدل على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر، كمن يقول: أحمد هو الحاشر والماحي والعاقب. والقدوس: هو الغفور، والرحيم، أي إن المسمى واحد، لا أن هذه الصفة هي هذه!

ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس.

مثال آخر لاتحاد المسمى واختلاف العبارة

مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم:

فقال بعضهم: هو القرآن، أي اتباعه، لقول النبي ﷺ - في حديث علي الذي رواه الترمذي.

---

(١) سورة الحشر: (٢٣)، وتمامها: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ...﴾.

ورواه أبو نعيم من طرق متعددة -: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم»[(١)].

وقال بعضهم: هو الإسلام، لقوله ﷺ - في حديث النَّواس بن سمعان الذي رواه الترمذي وغيره -: «ضرب الله مثلاً: صراطًا مستقيمًا، وعلى جنبتي الصراط سُورَان، وفي السورين أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وداع يدعو من فوق الصراط، وداع يدعو على رأس الصراط. قال: فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مؤمن»[(٢)].

---

(١) تقدم تخريجه في بداية الرسالة، وهو لا يصح لا مرفوعاً ولا موقوفاً؛ لعدم صحة الأسانيد.

(٢) صحيح لغيره.

أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٨٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم (٢١٤٣)، والترمذي رقم (٢٨٥٩)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (١٨)، والطبراني في الشاميين رقم (١١٤٧)، وأبو الشيخ في الأمثال رقم (٢٨٠) من طرق عن بقية، به.

وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

قلت: إسناده ضعيف؛ لضعف بقية بن الوليد، الذي يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن.

ولكن للحديث شاهد عند أحمد في المسند (٤/ ١٨٢)، والطبري في تفسيره رقم (١٨٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم (٢٠٤١، ٢٠٤٢)، ويعقوب في المعرفة والتاريخ =

فهذان القولان متفقان، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كلّ منهما نبّه على وصف غيرِ الوصف الآخر.

كما أن لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ، وأمثال ذلك.

فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصَفَها كل منهم بصفة من صفاتها.

من اختلاف التنوع أن يذكر من الاسم العام أمثلة له

(الصنف الثاني): أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه، على سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه، مثلُ سائلٍ أعجمي سأل عن مسمّى لفظ «الخبز» فأُري رغيفًا، وقيل له: هذا، فالإشارة إلى نوع هذا، لا إلى هذا الرغيف وَحْدَه.

(٣/ ٤١٤)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (١٩)، والطبراني في الشاميين رقم (٢٠٢٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٣).

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

مثال ذلك: ما نقل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا مثال من القرآن فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[1]، فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيّع للواجبات، والمنتهك للمحرمات.

والمقتصد يتناول فاعل الواجبات، وتارك المحرمات.

والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات.

فالمقتصدون هم أصحاب اليمين ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾[2].

ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: السابق الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار.

أو يقول: السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة، فإنه ذكر المحسن بالصَّدَقَة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع[3].

---

(١) سورة فاطر: (٣٢).

(٢) سورة الواقعة: (١٠-١١).

(٣) انظر الآيات من سورة البقرة (٢٧٤- ٢٧٥).

والناس في الأموال إما محسن، وإما عدلٌ، وإما ظالم، فالسابق: المحسن بأداء المستحبَّات مع الواجبات، والظالم: آكل الربا، أو مانع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وأمثال هذه الأقاويل.

التعريف بالمثال أسهل من التعريف بالحد المطلق

فكل قول فيه ذِكْر نوعٍ داخل في الآية ذُكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق، والعقل السليم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أُشير له إلى رغيف فقيل له: هذا هو الخبز.

ذكر أسباب النزول نوع من التفسير

وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولُهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا، كأسباب النزول المذكورة في التفسير، كقولهم: إن آية الظِّهار نزلت في امرأة ثابت بن قيس بن شماس[1]، وأن آية اللعان نزلت في عويمر العَجْلاني،.....

---

(١) - في نسخة الفتاوى (١٣/ ٣٣٨): «نزلت في امرأة أوس بن الصامت»، ومن حيث النسبة، فإن (أوس بن الصامت) هو زوج (خولة بنت ثعلبة) التي جاءت تشتكي أمر زوجها أوس.

- وأما قصة (ثابت بن قيس) فقصته في سورة الحجرات الآية (٢) عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[الحجرات:٢].

وهذا الخطأ يُحمل على سبق الذهن في حال الإملاء، والله أعلم.

=

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: تبارك الذي وسع سمعه كلَّ شيءٍ، إني لأسمع كلام خولة ابنة ثعلبة ويخفى عليَّ بعضه، وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ، وهي تقول: يا رسول الله! أكل شبابي، ونثرت له بطني حتى إذا كبر سني وانقطع ولدي، ظاهر مني، اللهم إني أشكو إليك قال: فما برحت حتى نزل جبريل عليه السلام بهؤلاء الآيات: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝١﴾ [المجادلة:١].

قال: زوجها: أوس بن الصامت.

- وفي رواية عنها رضي الله عنها، قالت:الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، إن خولة تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ، فيخفى عليّ أحياناً بعض ما تقول، قالت: فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝١﴾[المجادلة:١].

أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً (١٣/ ٣٧٢ رقم الباب ٩- مع الفتح)، ووصله أحمد في المسند (٦/ ٤٦)، والنسائي (٦/ ١٦٨)، وابن ماجة رقم (١٨٨) و (٢٠٦٣)، وأبو يعلى في المسند رقم (٤٧٨٠)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٧٨ رقم ٦٢٥)، وإسحاق بن راهويه رقم (٧٣١)، والحاكم (٢/ ٤٨١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٨٢)، وفي السنن الصغير (٣/ ١٣٨ رقم ٢٧٣١)، ومعرفة السنن والآثار (٥/ ٥٢٧ رقم ٤٥٣٣) وفي الأسماء والصفات رقم (٣٨٥) وإسناده صحيح.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وصححه الحافظ ابن حجر والألباني في الإرواء (٧/ ١٧٥).

=

أو هلال بن أمية[1].

- أما قصة ثابت فقد أخرجها البخاري رقم (٣٦١٣) و (٤٨٤٦)، ومسلم رقم (١١٩) بلفظ مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾[الحجرات:٢].

جلس ثابت بن قيس في بيته، وقال: أنا من أهل النار، واحتبس عن النبي ﷺ، فسأل النبي سعد ابن معاذ، فقال: «يا أبا عمرو! ما شأن ثابت؟ اشتكى؟» قال سعد: إنه لجاري وما علمت له بشكوى، قال: فأتاه سعد، فذكر له قول رسول الله ﷺ، فقال ثابت: أنزلت هذه الآية ولقد علمتم أني من أرفعكم صوتاً على رسول الله ﷺ، فأنا من أهل النار، فذكر ذلك سعد للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «بل هو من أهل الجنة». وهو حديث صحيح.

(١) الآيات من سورة النور (٦- ١٠): ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٦ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٧ وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٨ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٩ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾[النور:١٠].

- عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن عويمراً (العجلاني) أتى عاصم بن عدي - الأنصاري- وكان سيد بني عجلان، فقال له: كيف تقولون في رجل -وفي رواية: أرأيت يا

=

عاصم لو أن رجلاً- وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله فتقتلونه أم كيف يصنع -وفي رواية: يفعل-؟ فسل لي رسول الله عن ذلك يا عاصم، فأتى عاصم النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! -وفي رواية: فسأل عاصم رسول الله- فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ، فلما رجع عاصم إلى أهله، جاءه عويمر، فسأله، فقال: يا عاصم! ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم لعويمر: لم تأتني بخير، فذكر رسول الله ﷺ المسائل وعابها، وفي رواية: المسائل التي سألت عنها، قال عويمر: والله، لا أنتهي حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فجاء -وفي رواية: فأقبل- عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس، فقال: يا رسول الله! أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه أم كيف يصنع -وفي رواية: يفعل؟- فقال رسول الله ﷺ: «قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبتك فاذهب فأتن بها»، وفي رواية: «قد قضي فيك وفي امرأتك». فأمرهما رسول الله ﷺ بالملاعنة بما سمى الله في كتابه، قال سهيل: فلاعنها في المسجد وأنا شاهد مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغا قال عويمر: يا رسول الله! إن حبستها -وفي رواية: أمسكتها- فقد ظلمتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، فكانت سنة لمن كان بعدهما في أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملاً، فأنكر حملها، وكان ابنها يدعى إليها، ثم قال رسول الله ﷺ: «انظروا، فإن جاءت به أسحم، أدعج العينين، عظيم الأليتين، خدلج الساقين، فلا أحسب عويمراً إلا قد صدق عليها، وإن جاءت به أحيمر كأنه وحرة، فلا أحسب عويمراً إلا قد كذب عليها». فجاءت به على النعت الذي نعت رسول الله ﷺ من تصديق عويمر، فكان بعد ينسب إلى أمه، ثم جرت السنة في الميراث: أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها».

=

- أخرجه البخاري رقم (٤٧٤٥) و (٤٧٤٦) و (٥٣٠٨)، ومسلم رقم (١٤٩٢). وهو حديث صحيح.

- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: «البينة، أو حد في ظهرك»، فقال: يا رسول الله! إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة؟! فجعل النبي ﷺ يقول: «البينة، وإلا حد في ظهرك». فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فلينزلن الله ما يبري ظهري من الحد، فنزل جبريل، وأنزل عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾[النور:٦] فقرأ حتى بلغ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٩﴾[النور:٩]، فانصرف النبي ﷺ، فأرسل إليها، فجاء هلال فشهد، والنبي ﷺ يقول: «إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟»، ثم قامت فشهدت، فلما كانت عند الخامسة وقفوها، وقالوا: إنها موجبة. قال ابن عباس: فتلكأت ونكصت، حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي ﷺ: «أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين، خدلّج الساقين، فهو لشريك بن سحماء»، فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى من كتاب الله، لكان لي ولها شأن».

- أخرجه البخاري رقم (٤٧٤٧) و (٥٣٠٧- مختصراً).

وهو حديث صحيح.

وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله[١]، وإن قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[٢] نزلت في بني قريظة والنَّضير، وإن قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

---

(١) قال تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾﴾[النساء:١٧٦].

- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: جاء رسول الله يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصبَّ عليَّ من وضوءه، فعقلت، فقلت: يا رسول الله! لمن الميراث، إنما يرثني كلالة؟ فنزلت آية الفرائض.

- أخرجه البخاري رقم (١٩٤، ٤٥٧٧، ٥٦٥١، ٥٦٦٤، ٥٦٧٦، ٦٧٢٣، ٦٧٤٣، ٧٣٠٩)، ومسلم رقم (١٦١٦).

وهو حديث صحيح.

(٢) سورة المائدة: (٤٩).

- أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١١٥٣ رقم ٦٤٩٤)، والطبراني في الكبير (ج١١ رقم ١١٠٥٤)، والحاكم (٢/ ٣١٢)، والبيهقي (٨/ ٢٤٨- ٢٤٩)، والطحاوي في مشكل الآثار رقم (٤٥٤٠)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (٦٣٦٩، ٧٢١٩- العلمية) بسند صحيح، رجاله رجال مسلم.

قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

=

دُبُرَهُۥ﴾[1] نزلت في بدر، وإن قوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[2] نزلت في قضية تميم الداري وعديّ بن بدَّاء، وقولِ أبي أيوب: إن قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما،قال: كان النبي ﷺ مخيراً: إن شاء حكم بينهم، وإن شاء أعرض عنهم، فردهم إلى أحكامهم. فنزلت: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾[المائدة:٤٩]، فأمر رسول الله ﷺ أن يحكم بينهم بما في كتابنا». وهو حديث صحيح.

(١) سورة الأنفال: (١٦).

عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت في أهل بدر.

أخرجه أبو داود رقم (٢٦٤٨)، والنسائي في الكبرى رقم (١١٢٠٣، ١١٢٠٤ - العلمية).

والحاكم (٢/ ٣٢٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٧٠ رقم ٨٨٩١)، وابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ (ص٤٠٩ - الداراني).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

(٢) سورة المائدة: (١٠٦).

- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾[المائدة:١٠٦].

- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي ابن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوّصاً من ذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجد الجام بمكة فقالوا: ابتعناه من تميم وعدي، فقام رجلان

=

بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]: نزلت فينا معشر الأنصار... الحديث. ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين.

الآية نزلت في فلان لا يعني أنها مختصة به

فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم، ولا عاقل على الإطلاق!

تنازع الناس في اللفظ العام الوارد على سبب

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب، هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص

من أولياء السهمي فحلفا: لشهادتنا أحق من شهادتهما، وإن الجام لصاحبهم، قال: وفيهم نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٢٧٨٠)، وهو حديث صحيح.

(١) سورة البقرة: (١٩٥).

- أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٥)، وفي الشعب رقم (٧٠٩٢)، والطبراني في المعجم الكبير كما في مجمع الزوائد (٦/ ٣١٧)، والأوسط رقم (٥٦٧٢).

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سماك بن حرب إلا حماد بن سلمة.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجالهما رجال الصحيح.

والخلاصة: أن الحديث صحيح.

عن النعمان بن بشير قال: كان الرجل يذنب فيقول: لا يغفر الله لي، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥].

المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ.

والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلته.

معرفة أسباب النزول يعين على فهم الآية

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب، ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف، رجع إلى سبب يمينه، وما هيّجها وأثارها.

مراد السلف بقولهم نزلت هذه الآية في كذا

وقولهم: «نزلت هذه الآية في كذا» يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عنى بهذه الآية كذا.

وقد تنازع العلماءُ في قول الصاحب[1]: «نزلت هذه الآية في كذا» هل يجري مجرى المسند - كما يذكر السبب الذي أُنزلت لأجله - أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟

---

(١) أي الصحابي. وإليك تعريفه:

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ٧- ٨ - بتصرف): «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام. فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته =

فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله في المسند. وأكثر المساند على هذا الاصطلاح، كمسند أحمد وغيره[1]، بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند.

له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى.

ويدخل في التعريف:

- كل مكلف من الجن والإنس.

- وكل من لقيه مؤمناً ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، ومات مسلماً سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد كالأشعث بن قيس، فإنه ارتد ثم عاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومات مسلماً، فقد اتفق أهل الحديث على عدّه من الصحابة.

ويخرج من التعريف:

- من لقيه كافراً، ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى.

- من لقيه مؤمناً بغيره، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة.

- من لقيه مؤمناً به، ثم ارتد ومات على ردته -والعياذ بالله-.

ثم قال: وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما» اهـ.

(١) الموقوف: هو المروي عن الصحابة قولاً لهم، أو فعلاً، أو تقريراً، متصلاً إسناده إليهم، أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان عن الزهري ونحوه، وفقهاء خراسان =

يسمون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً، قال النووي: وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً، أي لأنه مأخوذ من أثرت الحديث أي: رويته. قواعد التحديث. للقاسمي (ص١٣٠).

والموقوف من حيث الحكم نوعان: موقوف له حكم المرفوع، وموقوف ليس له حكم المرفوع.

- والأول على وجوه:

١- قول الصحابي: أمرنا أو نهينا أو أوجب علينا أو أبيح لنا أو نحو ذلك من الإخبار عن الأحكام بصيغة ما لم يسم فاعله، فكل ذلك مرفوع؛ لأن الآمر في ذلك والناهي والموجب... هو النبي ﷺ.

٢- قول الصحابي: كنا نفعل، أو كنا نقول، أو كانوا يفعلون، أو كانوا يقولون، أو كنا لا نرى بأساً بكذا، أو كانوا لا يرون بأساً بكذا في حياة رسول الله ﷺ وهو فينا، أو بين أظهرنا.

٣- قول الصحابي: من السنة كذا، أو أصبت السنة أو السنة كذا وكذا. [مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٣٠)].

٤- أن يتكلم الصحابي كلاماً في أمور نقلية أو يعمل عملاً لا مجال للرأي والاجتهاد في ذلك، أو يحكم على فعل أنه طاعة لله ورسوله ﷺ أو معصية.

ولم يأخذ هذا الصحابي عن الإسرائيليات كما قيده ابن حجر أي: لم يأخذ من كتب بني إسرائيل القديمة، أو من أفواههم، وهو احتراز عمن عرف بذلك: كعبد الله بن سلام، وعبد الله بن عمرو ابن العاص فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب، وكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ ولا تحدثنا من الصحيفة. فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور النقلية الرفع لقوة الاحتمال [انظر شرح السخاوي ص٥١ ولقط الدرر ص ٩٤].

=

٥- أقوال الصحابة في أسباب نزول الآيات الكريمة وكذلك أقوال الصحابة في تفسير الآيات ومعانيها على وجه لا علاقة له باللغة العربية، ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه، كتفسير أمر مغيب من أمور الدنيا أو الآخرة أو الجنة أو النار، أو تعيين ثواب أو عقاب أو نحو ذلك.

وأما تفسير الصحابي المشتمل على بيان المعاني اللغوية أو بيان حكم الرأي فيه مجال: فليس له حكم المرفوع.

٦- قول التابعي فمن دونه عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو يرفع الحديث، أو ينميه، أو يبلغ به، أو يرويه، أو رواه، أو رواية، فإن ذلك كله له حكم المرفوع.

ويلتحق بذلك ما إذا قيل عند ذكر الصحابي: «قال: قال» ففاعل قال الثاني هو النبي ﷺ، كما ذكره العراقي...

وأما إذا قال الصحابي «عن النبي ﷺ يرفعه» فهو في حكم قوله: عن الله عز وجل، ويكون من الأحاديث الإلهية.

وكذلك قول الصحابي: عن النبي ﷺ يرويه. يعني: يرويه النبي ﷺ عن ربه عز وجل.

- النوع الثاني: موقوف ليس له حكم المرفوع، وهو ما عدا الوجوه الستة المتقدمة التي لها حكم الرفع.

أما حكم الموقوف: فليس بحجة ما لم يكن في حكم المرفوع قلت: هذا من حيث الإجمال، أما من حيث تفصيل أقوال الأئمة في ذلك فموضوعها في كتب الأصول.

وخلاصة هذا التفصيل:

(أولاً)- قول الصحابي حجة:

=

١- قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي والاجتهاد، حجة عند العلماء، لأنه محمول على السماع من النبي ﷺ فيكون من قبيل السنة، والسنة مصدر للتشريع.

قال الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم (١/ ٣٠): إذا قال الصحابي: كنا نفعل في حياة النبي ﷺ، أو في زمنه، أو هو فينا، أو بين أظهرنا، أو نحو ذلك فهو مرفوع.

وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر، فإنه إذا فعل في زمنه ﷺ، فالظاهر إطلاعه عليه وتقريره إياه ﷺ، وذلك مرفوع.

وأمّا إذا قال الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون» اهـ.

٢- قول الصحابي الذي حصل عليه الاتفاق يعتبر حجة شرعية؛ لأنه يكون إجماعاً.

وكذلك قول الصحابي الذي لا يعرف له مخالف بعد اشتهاره، يكون من قبيل الإجماع السكوتي. وهو أيضاً حجة شرعية.

ثانياً: قول الصحابي غير حجة:

١- قول الصحابي الصادر عن رأي واجتهاد، لا يكون حجة ملزمة على صحابي مثله. ولا على من جاء بعدهم.

قلت: أميل إلى الأخذ به حيث لا نص في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع. ولا يوجد في المسألة دليل آخر معتبر.

٢- قول الصحابي إذا خالف المرفوع لا يكون حجة، بل يكون مردوداً.

٣- قول الصحابي إذا خالفه الصحابة لا يكون حجة.

=

[انظر: نزهة الخاطر العاطر للدومي (١/ ٤٠٣- ٤٠٦) وأثر الأدلة المختلف فيها. للبغا (ص٣٣٨- ٣٥٢) والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ١٥٥- ١٦١)].

- مرسل الصحابي حجة عند الجمهور:

إن مرسل الصحابي حجة عند الجمهور؛ لأنه لا يروي غالباً إلا عن صحابي، والصحابة عدول بإجماع المسلمين، فلا يهمنا البحث عن حال الساقط إذا علمنا كونه صحابياً.

قال الخطيب البغدادي في الكفاية (ص٣٨٥): «مراسيل الصحابة كلهم مقبولة لكون جميعهم عدولاً مرضيين، وأن الظاهر فيما أرسله الصحابي ولم يبين السماع فيه أنه سمعه من رسول الله ﷺ أو من صحابي سمعه عن النبي ﷺ، وأما من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين في روايته ممن سمعه وهو أيضاً قليل نادر فلا اعتبار به، وهذا هو الأشبه بالصواب عندنا» اهـ.

وقال الإمام النووي في المجموع (١/ ٦٢): «أما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ، أو نحوه مما نعلم أنه لم يحضره، لصغر سنه، أو لتأخر إسلامه، أو غير ذلك فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا وجماهير أهل العلم أنه حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون: بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به، وإدخاله في الصحيح. وفي صحيح البخاري ومسلم من هذا ما لا يحصى.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: من أصحابنا لا يحتج به، بل حكمه حكم مرسل غيره، إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ، أو صحابي قال: لأنهم قد يروون عن غير صحابي.

وحكى الخطيب البغدادي في الكفاية (ص٣٨٥): وآخرون هذا المذهب عن بعض العلماء ولم ينسبوه، وعزاه الشيخ أبو إسحاق المصنف في التبصرة إلى الأستاذ أبي إسحاق. والصواب الأول =

وإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثال.

الاحتمالات الواردة على اختلاف سبب النزول

وإذا ذكر أحدهم لها سببًا نزلت لأجله، وذكر الآخر سببًا، فقد يمكن صدقهما: بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلت مرتين، مرة لهذا السبب، ومرة لهذا السبب.

وأنه يحتج به مطلقاً؛ لأن روايتهم من غير الصحابي نادرة، وإذا رووها بينوها، فإذا أطلقوا ذلك فالظاهر أنه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول، والله أعلم» اهـ.

وقال العراقي في الألفية: (التبصرة والتذكرة (١/ ١٥٦) وفتح المغيث (١/ ١٣٤)].

أما الذي أرسله الـــصحابي فحكمه الوصل على الصواب

وقال الشيخ زكريا الأنصاري في فتح الباقي على ألفية العراقي (١/ ١٥٦- ١٥٧): «(أما) الحديث (الذي أرسله الصحابي) بأن لم يسمعه من النبي ﷺ إلا بواسطة كبيراً كابن عمر وجابر، أو صغيراً كابن عباس وابن الزبير (فحكمه) وإن كان مرسلاً (الوصل) فيحتج به (على الصواب)، لأن غالب روايته عن الصحابة وهم عدول لا تقدح فيهم الجهالة بأعيانهم، وقول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وغيره: أنه لا يحتج به ضعيف كما أشار الناظم إلى حكايته ورده بتعبيره بالصواب» اهـ.

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير: تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمّى وأقسامه، كالتمثيلات: هما الغالب في تفسير سلف الأُمة الذي يُظن أنه مختلف!!

صنف ثالث من اختلاف التنوع

ومن التنازع الموجود عنهم: ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين: إما لكونه مشترَكًا في اللغة، كلفظ: «قَسْوَرَة» الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد، ولفظ: «عَسْعَس» الذي يراد به إقبال الليل وإدباره.

وإما لكونه متواطئًا في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين، أو أحد الشيئين، كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾[1]، وكلفظ: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣﴾[2] وما أشبه ذلك.

احتمال جميع المعاني التي قالها السلف أو أحدها

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرتين، فأُريد بها هذا تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه، إذ قد جوَّز ذلك أكثر الفقهاء المالكية، والشافعية، والحنبلية، وكثيرٌ من أهل الكلام.

---

(١) سورة النجم: (٨-٩).

(٢) سورة الفجر: (١-٣).

وإما لكون اللفظ متواطئًا، فيكون عامًا، إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني.

صنف رابع من اختلاف التنوع

ومن الأقوال الموجودة عنهم - ويجعلها بعض الناس اختلافًا -: أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة، فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر، وإما معدوم، وقَلَّ أن يُعبَّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن.

فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾[1] إن المور هو الحركة، كان تقريبًا إذ المور حركة خفيفة سريعة.

وكذلك إذا قال: الوحي الإعلام، أو قيل: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[2]: أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[3] أي أعلمنا، وأمثال ذلك.

فهذا كله تقريب لا تحقيق، فإن الوحي هو إعلام سريع خفيّ، والقضاء إليهم أخص من الإعلام، فإن فيه إنزالاً إليهم وإيحاء إليهم.

---

(١) سورة الطور: (٩).

(٢) سورة النساء: (١٦٣).

(٣) سورة الإسراء: (٤).

التضمين من لغة العرب وأمثلة ذلك

والعرب تضمِّن الفعل معنى الفعل وتعدِّيه تعديته، ومن هنا غلط مَن جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾[١] و﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٢] أي مع الله، ونحو ذلك.

والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه.

وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[٣] ضمَّن معنى «يزيغونك ويصدونك».

وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[٤]، ضمن معنى «نجيناه وخلصناه».

وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٥] ضُمّن «يروى بها» ونظائره كثيرة.

---

(١) سورة ص: (٢٤).

(٢) سورة الصف: (١٤).

(٣) سورة الإسراء: (٧٣).

(٤) سورة الأنبياء: (٧٧).

(٥) سورة الإنسان: (٦).

عود إلى أمثلة تقريب المعنى

ومن قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شك، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال: «دع ما يريبك إلى ما لا يَريبك»[1]، وفي الحديث أنه مَرَّ بظبيٍ حاقِف[2] فقال: «لا يريبه أحد»، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة، فالريب ضده، ولفظ الشك وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه.

وكذلك إذا قيل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: هذا القرآن، فهذا تقريب، لأن المشار إليه وإن كان واحدًا، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة، ولفظ الكتاب يتضمن من كونه مكتوبًا مضمومًا ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءًا مُظهَرًا بادِيًا. فهذه الفروق موجودة في القرآن.

---

(١) حسن.

- أخرجه النسائي (٨/ ٣٢٧)، والدارمي (٢/ ٢٤٥)، والبغوي في شرح السنة رقم (٢٠٣٢) من حديث الحسن بن علي.

- وأخرج الطبراني في الصغير (١/ ١٠٢) وأبي الشيخ في الأمثال رقم (٤٠)، وأبي نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٢٤٣)، وفي الحلية (٦/ ٣٥٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٢٠، ٣٨٧) و (٦/ ٣٨٦)، والقضاعي في مسند الشهاب رقم (٦٤٥) من حديث ابن عمر. قال الخطيب: باطل. قلت: والحديث ثبت من حديث الحسن بن علي كما تقدم.

(٢) قال ابن الأثير (١/ ٤١٣) أي: نائم، قدا نحنى في نومه.

فإذا قال أحدهم: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾[1] أي تحبس، وقال الآخر: ترتهن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهنًا وقد لا يكون، إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم.

مجموع عبارات السلف أدل على المقصود باللفظ

وجَمْع عبارات السلف في مثل هذا نافع جدًا، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين.

لابد من اختلاف في التفسير

ومع هذا فلابد من اختلاف محقق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام.

ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم، بل متواتر عند العامة أو الخاصة، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونُصُبِها، وتعيين شهر رمضان، والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقيت، وغير ذلك.

اختلاف في بعض مسائل الفرائض لا يوجب ريباً في جمهورها

ثم إن اختلاف الصحابة في الجدّ والأخوة، وفي المُشَرَّكَة ونحو ذلك، لا يوجب ريبًا في جمهور مسائل الفرائض، بل ما يحتاج إليه عامة الناس، وهو عمود النسب من الآباء والأبناء، والكلالة من الإخوة والأخوات، ومن نسائهم كالأزواج، فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة، ذكر في الأولى الأصول والفروع، وذكر في الثانية الحاشية التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأُم، وفي الثالثة الحاشية

---

(١) سورة الأنعام: (٧٠). ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾.

الوارثة بالتعصيب، وهم الإخوة لأبوين أو لأب، واجتماع الجد والإخوة نادر، ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ.

من أسباب الاختلاف

والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل أو لذهول عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون الغلط في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معارضٍ راجح، فالمقصود هنا: التعريف بمجمل الأمر دون تفاصيله.

فصل

يرجع الاختلاف في التفسير إلى النقل أو الاستدلال

الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، إذ العلم إما نقل مُصدَّق وإما استدلال محقّق.

والمنقول إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم.

والمقصود بأن جنس المنقول سواءٌ كان عن المعصوم أو غير المعصوم - وهذا هو الأول - فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه.

وهذا القسم الثاني من المنقول - وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه - عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام.

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً.

أمثلة مما لا فائدة فيه

فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف، وفي البعض الذي ضُرب به - قتيل - موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك.

المبهم قد يكون منقولاً عن النبي ﷺ نقلاً صحيحاً

فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحًا عن النبي ﷺ كاسم صاحب موسى أنه الخضر فهذا معلوم.

وما لم يكن كذلك، بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب - كالمنقول عن كعب[1]

.....

---

(١) أسلم كعب الأحبار -على المشهور- في خلافة عمر رضي الله عنه، وسكن المدينة، وصحب عمر، وروى عنه، وشارك في غزو الروم في خلافة عمر.

وكان كعب على مبلغ عظيم من العلم، وكان له بالثقافة اليهودية، والثقافة الإسلامية معرفة واسعة.

قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «إن عند ابن الحميري لعلماً كثيراً». وقال عنه معاوية رضي الله عنه: «... إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده علم كالثمار وإن كنا لمفرطين».

وجهور العلماء على توثيق كعب، ولذا لا نجد له ذكراً في كتب الضعفاء والمتروكين.

وأخرج له مسلم في صحيحه، وأبو داود والترمذي والنسائي، فهذا دليل على أن كعباً كان ثقة غير متهم عند هؤلاء جميعاً.

وقد طعن فيه أبو رية في كتابه المشئوم أضواء على السنة المحمدية (ص١٧٢- ١٧٣)، كما طعن فيه أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام (ص١٩٨). وما ذكر آنفاً يرد عليهما. ولقد روي عن كعب

=

ووهب[1] ومحمد بن إسحاق، وغيرهم، ممن يأخذ عن أهل الكتاب - فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال:

ونسب إليه كثير من الإسرائيليات، وفي بعض ما نسب إليه حق واضح، وبعضه كذب فاضح، الأمر الذي جعل بعض النقاد يعتقد صحة كل ما نسب إليه فيكيل له التهم جزافاً، ولا يرى كل مروياته الإسرائيلية إلا أكاذيب وأباطيل.

وأخيراً إن كعباً مظلوم من متهميه، **ولا أقول عنه إلا أنه ثقة مأمون، وعالم استغل اسمه فنسب إليه روايات معظمها خرافات وأباطيل، لتروج بذلك على العامة، ويتقبلها الأغمار من الجهلة.**

انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث. للذهبي (ص٩٥- ١٠٤).

(١) وهب بن منبه: أكثر من الإسرائيليات، ونسب إليه قصص كثير، فيه الغث والسمين، والصحيح والعليل، ولا ينكر إكثار وهب من رواية الإسرائيليات، فذلك أمر تنطق به كتب التفسير والحديث التي تعنى بسرد الإسرائيليات.

ولكن الذي ينكره كل منصف أن تكون هذه الإسرائيليات ومنها أباطيل كثيرة صحيح نسبتها إليه، فلو عرضت على قواعد المحدثين لتبين لنا أن طائفة منها مكذوبة عليه، وأن اسمه قد استغل واتخذ مطية لترويج الكذب وإذاعته بين الناس.

إننا لو رجعنا إلى ما قاله العلماء النقاد في شأن وهب لتبين لنا أنه رجل منزه عما رمي به، مبرأ من كل ما يخدش عدالته وصدقه.

قال الذهبي: «كان ثقة صادقاً، كثير النقل من كتب الإسرائيليات».

وقال العجلي: «ثقة تابعي، كان على قضاء صنعاء».

=

«إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه»[1].

وقال ابن حجر: «وهب بن منبه الصنعاني من التابعين،وثقه الجمهور، وشذ الفلاس فقال: كان ضعيفاً، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول في القدر». وقال أبو زرعة والنسائي: «ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات. والبخاري نفسه يعتمد عليه ويوثقه.

ونرى له في صحيح البخاري حديثاً واحداً... .

وأقول: أنه رجل مظلوم من متهميه، استغل بعضهم شهرته ومنزلته العلمية فنسبوا إليه ما لا يصح.

انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث. للذهبي (ص١٠٤- ١٠٦).

(١) أخرج البخاري في صحيحه رقم (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة. ولفظه:

«كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تُصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾[البقرة:١٣٦].

- وأخرج أحمد في المسند (٤/ ١٣٦)، والطحاوي في مشكل الآثار رقم (٥١٩٧، ٥١٩٨)، والطبراني في المعجم الكبير (ج٢٢ رقم ٨٧٩)، وأبو داود رقم (٣٦٤٤)، والبيهقي في الشعب رقم (٥٢٠٦)، والبغوي في شرح السنة رقم (١٢٤)، وفي التفسير (٥/ ١٩٦).

من طرق عن ابن أبي نملة: أن أبا نملة الأنصاري أخبره: أنه بينا هو جالس عند رسول الله ﷺ جاءه رجلٌ من اليهود... فقال رسول الله ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا

=

تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم»، وهو حديث حسن لغيره.

- وأخرج ابن حبان رقم (٦٢٥٦)، وأحمد (٢/ ١٥٩)، وأبو خيثمة في العلم رقم (٤٥)، ومن طريقه الخطيب في تاريخه (١٣/ ١٥٧) من حديث عبد الله بن عمرو. قال: قال رسول الله ﷺ: «... وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...» وهو حديث صحيح.

واعلم أن الأخبار التي تنقل عن بني إسرائيل على ثلاثة أقسام:

(أحدها): ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

(والثاني): ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

(والثالث): ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم من أحاديث.

قال الحافظ ابن كثير: وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً. ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل أسماء أهل الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي شجر كانت وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله موسى عندها... إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه، تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، لكن نقلُ الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف:٢٢].

وقد علَّق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على كلمة ابن كثير هذه، فقال: إن إباحةَ التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه، ولا كذبه شيءٌ وذِكْرُ ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو روايةً في

=

الموقف من نقل الإسرائيليات عن التابعين والصحابة

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض[1]، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ، أو من بعض مَن سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصاحب فيما يقوله: فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟

والمقصود: أن مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه، ولا يفيد حكاية الأقوال فيه، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته، وأمثال ذلك.

ما يحتاج إليه من المنقول موجود كثيراً

وأما القسم الأول الذي يمكن معرفة الصحيح منه، فهذا موجود فيما يحتاج إليه ولله الحمد، فكثيرًا ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور منقولة عن

معنى الآيات، أو في تعيين ما لم يُعين فيها أو في تفصيل ما أُجمل فيها شيء آخر؛ لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله، ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مُبَيِّنٌ لمعنى قول الله سبحانه، ومفصِّلٌ لما أجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله ﷺ إذ أذِنَ بالتحديث عنهم أمرنا أن لا نُصدقهم ولا نكذبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نَقْرِنَها بكتاب الله، ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟! اللهم غفراً.

(١) تقدم بيان ذلك.

نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه - والنقل الصحيح يدفع ذلك - بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأُمور أخرى غير النقل.

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره.

مقولة الإمام أحمد في أسانيد التفسير

ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم، ولهذا قال الإمام أحمد: «ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي». ويروى: «ليس لها أصل» أي إسناد، لأن الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير[١]، والشعبي[٢]، والزهري[٣]، وموسى بن عقبة[٤]، وابن إسحاق[٥]، ومن

---

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام، أمه أسماء من أوائل من كتب في سيرة النبي ﷺ (ت: ٩٣).

(٢) هو عامر بن شراحبيل الشعبي المحيدي، راوية التابعين. كان يضرب المثل بحفظه (ت: ١٠٣).

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، أول من دون الحديث من كبار التابعين (ت: ١٢٤).

(٤) هو موسى بن عقبة المدني له كتاب المغازي.

(٥) هو محمد بن إسحاق بن يسار من أقدم المؤرخين وكتاب السيرة.

بعدهم، كيحيى بن سعيد الأموي[١]، والوليد بن مسلم[٢]، والواقدي[٣]، ونحوهم في المغازي.

أعلم الأمصار بالمغازي أهل المدينة ثم أهل الشام

فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم: ولهذا عظَّم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري[٤] الذي صنفه في ذلك، وجعلوا الأوزاعي[٥] أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار.

أعلم الأمصار بالتفسير أهل مكة، فالكوفة، فالمدينة

وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم.

---

(١) توفي سنة (١٩٤) وثقه ابن معين وغيره.

(٢) هو أبو العباس الدمشقي مولى بني أمية، وله تصانيف كثيرة في الحديث والتاريخ والسنن والمغازي.

(٣) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. كان عالماً بالمغازي والسير والفتوح واختلاف الناس في الحديث والفقه (ت: ٢٠٧). وهو متروك.

(٤) هو إبراهيم بن محمد الحارث من كتبه: كتاب السير في الأخبار والأحداث (ت: ١٨٨).

(٥) هو إمام أهل الشام، أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي (ت: ١٥٧).

وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذه عنه أيضًا ابنه عبد الرحمن، وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب[1].

والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد، كانت صحيحة قطعًا، فإن النقل إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر، وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد، والخطأ، كان صدقًا بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاءَ من جهتين، أو جهات، وقد علم أن المخبرين لم يتواطؤوا على اختلاقه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد، علم أنه صحيح، مثل:

شخص يحدث عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطئ الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال، فيعلم قطعًا أن تلك الواقعة حق في الجملة،

---

(١) أشهر رجال مدرسة التفسير بالمدينة زيد بن أسلم (ت: ١٣٦)، والإمام مالك إمام دار الهجرة. توفي سنة (١٧٩). وعبد الله بن وهب القرشي مولاهم (ت:١٩٧).

فإنه لو كان كل منهما كذبها عمدًا أو خطأ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأةٍ من أحدهما لصاحبه.

فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتًا وينظم الآخر مثله، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون، على قافية ورَوِيٍّ، فلم تجر العادة بأن غيره ينشئُ مثلها لفظًا ومعنى، مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه، وكذلك إذا حدَّث حديثًا طويلاً فيه فنون، وحدث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه، أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقًا.

اعتضاد الطرق بعضها ببعض وإن لم تكن قوية بمفردها

وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً، إما لإرساله، وإما لضعف ناقله.

لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي تعلم بهذه الطريق، بل يحتاج ذلك إلى طريقٍ يثْبت بها مثلَ تلك الألفاظ والدقائق، ولهذا ثبتت غزوة بَدْر بالتواتر، وأنها قبل أُحُد، بل يعلم قطعًا أن حمزة وعليًا وعبيدة برزوا إلى عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ والوليد، وأن عليًا قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة؟

كيفية التعامل مع الطرق المتعددة من المراسيل

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم، وغير ذلك.

ولهذا إذا روي الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نَقَلَتَه

ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط، فإن من عرف الصحابة، كابن مسعود، وأُبَي بن كعب، وابن عمر، و جابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة وغيرهم: علم يقينًا أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، فضلاً عمن هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال من جرَّبه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور، ونحو ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة، والشام والبصرة، فإن من عرف مثل أبي صالح السمَّان[١]، والأعرج[٢]، وسليمان بن يسار[٣]، وزيد بن أسلم وأمثالهم، علم قطعًا أنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث، فضلاً عمن هو فوقهم، مثل

---

(١) أبو صالح السمان المدني، توفي سنة (٢٠٣هـ).

(٢) الأعرج: هو أبو حازم عبد الرحمن بن هرمز. (ت: ١١٧).

(٣) سليمان بن يسار الهلالي (ت: ١٠٧).

محمد بن سيرين[١]، أو القاسم بن محمد[٢]، أو سعيد بن المسيب[٣]، أو عبيدة السلماني[٤]، أو عَلْقَمة[٥]، أو الأسود[٦]، أو نحوهم.

الخوف على علماء السلف من الغلط والنسيان

وإنما يخاف على الواحد من الغلط، فإن الغلط والنسيان كثيرًا ما يعرض للإنسان، ومن الحفاظ من قد عرف الناس بعده عن ذلك جدًا، كما عرفوا حال الشعبي، والزهري، وعروة، وقتادة، والثوري، وأمثالهم، لا سيما الزهري في زمانه، والثوري في زمانه، فإنه قد يقول القائل: إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط، مع كثرة حديثه، وسعة حفظه.

الحديث الطويل المروي من وجهين مختلفين يمنع أن يكون غلطاً أو كذباً

والمقصود: أن الحديث الطويل إذا رُوي - مثلاً من وجهين مختلفين - من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطًا، كما امتنع أن يكون كذبًا، فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة،

---

(١) محمد بن سيرين الأنصاري البصري. ثقة ثبت عابد كبير القدر (ت: ١١٠).

(٢) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت: ١٠٦).

(٣) سعيد بن المسيب المخزومي، سيد التابعين (ت: ٩٤).

(٤) هو عبيدة بن عمرو السلماني، أسلم في اليمن قبل وفاة النبي ﷺ، وكان فقيهاً محدثاً (ت:٧٢).

(٥) وعلقمة هو ابن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي (ت: ٦٢).

(٦) هو يزيد بن قيس النخعي. كان عالم الكوفة في عصره (ت: ٧٥).

ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة، امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة.

قد يقع الغلط في بعض التفاصيل دون أصل القصة

ولهذا إنما يقع - في مثل ذلك - غلط في بعض ما جرى في القصة، مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر، فإن من تأمل طرقه علم قطعًا أن الحديث صحيحٌ، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن، وقد بين ذلك البخاري في صحيحه[1]، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله، لأن

ومثال ذلك في بيع جابر جمله للنبي ﷺ

---

(١) صحيح.

أخرج أحمد في المسند (٣/ ٣١٤)، والبخاري رقم (٢٧١٨)، ومسلم رقم (١٠٩/ ٧١٥).

- عن جابر أنه كان يسيرُ على جملٍ له قد أَعْيا فأراد أن يُسيِّبَهُ قال: وَلحقني النبي ﷺ فدعا لي وضربَهُ فسارَ سيراً لم يَسِرْ مثلَهُ، فقال: «بعْنيه» فقلت: لا، ثم قال: «بعنيه» فبعتهُ واستثنيتُ حُمْلانهُ إلى أهلي».

- وفي لفظ لأحمد (٣/ ٢٩٩) والبخاري رقم (٢٧١٨): وشَرطتُ ظهْرَهُ إلى المدينةِ.

- زاد في رواية متفق عليها - أحمد (٣/ ٢٩٩)، والبخاري رقم (٢٧١٨)، ومسلم رقم (١٠٩/ ٧١٥): «بِوَقيَّةٍ».

- وفي أخرى: أحمد (٣/ ٣٧٢، ٣٧٣)، ومسلم رقم (١١٣/ ٧١٥): «بخمس أواق».

- وفي أخرى: أحمد (٣/ ٣٧٦)، والبخاري رقم (٣٠٨٩)، ومسلم رقم (١١٥/ ٧١٥) أيضاً: «بأوقيتين ودرهم أو درهمين».

- وفي بعضها: البخاري رقم (٢٧١٨)، ومسلم رقم (١١٧/ ٧١٥): «بأربعة دنانير».

=

غالبه من هذا النحو، ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر، والأمة مصدقة له، قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ، وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر، فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطنًا وظاهرًا.

خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به فإنه يوجب العلم

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، تصديقًا له، أو عملاً به، أنه يوجب العلم[1]، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن

- وفي بعضها: البخاري رقم (٢٧١٨): «بعشرين ديناراً».

- وفي بعضها: «بثمانمائة درهم»: قال الحافظ في الفتح (٥/ ٣٢٠): «وقع للنووي -في شرحه لصحيح مسلم (١١/ ٣١)- أن في بعض روايات البخاري «ثمانمائة درهم» وليس ذلك فيه أصلاً. اهـ.

(١) راجع رسالة المحدث الألباني -رحمه الله- بعنوان: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام.

كثيرًا من أهل الكلام، أو أكثرهم، يوافقون الفقهاءَ، وأهل الحديث والسلف على ذلك.

وهو قول أكثر الأشعرية، كأبي إسحاق، وابن فورك، وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل أبي المعالي، وأبي حامد، وابن عقيل، وابن الجوزي، وابن الخطيب، والآمدي، ونحو هؤلاء، والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد، وأبو الطيب، وأبو إسحاق، وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو يعلى، وأبو الخطاب، وأبو الحسن بن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية.

العبرة بإجماع أهل الحديث في قبول خبر الواحد

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبًا للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة.

والمقصود هنا: أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرًا في علم أحوال الناقلين.

الانتفاع بالمراسيل وغيرها للشواهد والاعتبار

وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك.

ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره. قال أحمد[١]: قد أكتب حديث الرجل

---

(١) ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٦): قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتبه أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض».

- «والذي لا شك فيه أن حديثه في المتابعات والشواهد، لا ينزل عن رتبة الحسن» معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم العلامة محمد ناصر الدين الألباني جرحاً وتعديلاً (٢/ ٦٦٢).

- «لكن التحقيق العلمي يقتضي أنه صحيح الحديث إذا كان الراوي عنه أحد العبادلة».

المرجع السابق (٢/ ٦٦٣).

- «ثم استدركت فإنه من رواية قتيبة بن سعيد، وهو صحيح الحديث عنه كالعبادلة، وهذه فائدة استفدناها مما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة من سير أعلام النبلاء، فقد ذكر (٨/ ١٥) عن قتيبة: أنه كان لا يكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه أو كتب ابن وهب، إلا ما كان من حديث الأعرج».

المرجع السابق (٢/ ٦٦٤).

قلت: والعبادلة هم: عبد الله بن المبارك -وعبد الله بن وهب- وعبد الله بن يزيد المقرئ.

- «إطلاق الضعف عليه -أي على ابن لهيعة- ليس بصواب، فإن المتقرر من مجموع كلام الأئمة فيه أنه ثقة في نفسه، ولكنه سيئ الحفظ، وقد كان يحدث من كتبه، فلما احترقت حدث من حفظه، فأخطأ، وقد نص بعضهم على أن حديثه صحيح إذا جاء من طريق أحد العبادلة...، فقال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى هؤلاء العبادلة عنه فهو صحيح».

المرجع السابق (٢/ ٦٧١).

=

لأعتبره، ومَثَّل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر[١]، فإنه كان من أكثر الناس حديثًا، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيرًا ما يقترن هو والليث بن سعد، والليث حجة ثبت إمام.

علماء الحديث قد يضعفون حديث الثقة الصدوق لوقوعه في الغلط

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضًا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط، أشياءَ تبين لهم غلطه، بأمور يستدلون بها - ويسمون هذا «علم علل الحديث»، وهو من أشرف علومهم - بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال[٢]. وأنه صلى في البيت

- قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٥): قال قتيبة: قال لي أحمد: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح؟ فقال: لأنا كنا نكتب من كتاب ابن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة.

المرجع السابق (٢/ ٦٧٣).

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٤): «لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً، كما قال الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعي عالم الشام، ومعمر عالم اليمن، وشعبة والثوري عالما العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم». اهـ.

(٢) وهو حديث حسن.

=

ركعتين، وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حرامًا[1]، ولكونه لم يصلّ، مما وقع فيه الغلط.

أخرجه الترمذي رقم (٨٤١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني رقم (٤٦١)، والنسائي في الكبرى (٥٤٠٢- العلمية)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٠)، وفي شرح مشكل الآثار رقم (٥٨٠)، وابن حبان رقم (٤١٣٠) و (٤١٣٥)، والطبراني في الكبير رقم (٩١٥)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٦٢)، وأبي نعيم في الحلية (٣/ ٢٦٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٦٦) و (٧/ ٢١١)، وفي دلائل النبوة (٤/ ٣٢٦) عن رافع مولى رسول الله ﷺ مرفوعاً.

قال الترمذي: هذا حديث حسن، ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة.

قلت: تابع حمادً في إسناده داود بن الزبرقان كما عند الدارقطني في السنن (٣/ ٢٦٢- ٣٦٣).

وله شاهد من حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة: أن رسول الله ﷺ تزوجها حلالاً، وبنى بها حلالاً.

وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود رقم (١٨٤٣)، وابن الجارود في المنتقى رقم (٤٤٥)، وأبو يعلى رقم (٧١٠٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٠)، وفي شرح مشكل الآثار رقم (٥٨٠٣) و (٥٨٠٤) وابن حبان رقم (٤١٣٧) و (٤١٣٨)، والطبراني في الكبير (ج٢٣ رقم ١٠٥٨)، وفي الأوسط رقم (٨٩٠٢- المعارف)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢١٠- ٢١١)، وفي الصغير رقم (١٥٦٩)، وفي دلائل النبوة (٤/ ٣٣٢).

ويعضُده حديث عثمان عند مسلم رقم (١٤٠٩): «لا ينْكِحُ المحرم ولا يُنْكحُ...».

(١) وهو حديث صحيح.

=

أخرجه البخاري رقم (٤٢٥٨)، وأبو داود رقم (١٨٤٤)، والترمذي رقم (٨٤٣)، والطبراني في الكبير رقم (١١٨٦٣) من حديث ابن عباس.

زاد البخاري والطبراني: وبنى بها وهو حلال.

- قال ابن عبد البر في التمهيد (٣/ ١٥٢): «والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ، وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن الأصم، وهو ابن أختها، وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن شهاب، وجمهور علماء المدينة: أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة إلا وهو حلال قبل أن يحرم.

وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم، إلا عبد الله بن عباس -وقد ردَّ ابن حجر قول ابن عبد البر هذا في الفتح (٩/ ١٦٦) بأنه روي أيضاً عن عائشة وأبي هريرة، وذكر أن حديث عائشة أُعل بالإرسال، وحديث أبي هريرة ضعيف الإسناد- ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقلب إلى رواية الجماعة أميل؛ لأن الواحد أقرب إلى الغلط، وأكثر أحوال حديث ابن عباس أن يجعل متعارضاً مع رواية من ذكرنا، فإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بجميعها، ووجب طلب الدليل على هذه المسألة من غيرها، فوجدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه قد روى عن النبي ﷺ: أنه نهى عن نكاح المحرم، وقال: «لا ينكح المحرم ولا يُنكح» -أخرجه مسلم رقم (١٤٠٩)- فوجب المصيرُ إلى هذه الرواية التي لا معارض لها؛ لأنه يستحيل أن ينهى عن شيء ويفعلَه،مع عمل الخلفاء الراشدين لها، وهم عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. وهو قول ابن عمر، وأكثر أهل المدينة» اهـ.

وانظر:فتح الباري (٩/ ١٦٥- ١٦٦).

وكذلك أنه اعتمر أربع عُمَر[١]، وعلموا أن قول ابن عمر إنه اعتمر في رجب، مما وقع فيه الغلط، وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: «كنا يومئذ خائفين»[٢]، مما وقع فيه الغلط.

---

(١) أخرج البخاري رقم (١٧٧٥، ١٧٧٦) عن مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناهم عن صلاتهم؟ قال: بدعة.

ثم قال له: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟

قال: أربعاً. إحداهن في رجب، فكرهنا أن نرد عليه.

قال: وسمعنا استنان عائشة أم المؤمنين في الحجرة، فقال عروة: يا أماه! يا أم المؤمنين! ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟

قالت: ما يقول؟

قال: يقول: إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمرات إحداهن في رجب؟

قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط».

وأخرجه مسلم رقم (١٢٥٥)، والترمذي رقم (٩٣٦)، وابن ماجة رقم (٢٩٩٨).

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٥٦٣، ١٥٦٩)، والنسائي (٥/ ١٤٨)، ومسلم رقم (١٢٢٣)، وزاد: «فقال: أجل، ولكنا كنا خائفين».

قال النووي: لعله أشار إلى عمرة القضية سنة سبع، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها.

=

وأن ما وقع في بعض طرق البخاري: «أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقًا آخر»[1]، مما وقع فيه الغلط. وهذا كثير.

الناس طرفان في تعاملهم مع الحديث الصحيح

والناس في هذا الباب طرفان: طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة، مقطوعًا بها عند أهل العلم به.

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به، كلما وجد لفظًا في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثًا بإسناد ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيحَ المعروف أخذ يتكلف له

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٤٢٥): «قلت: هي رواية شاذة، فقد روى الحديث مروان ابن الحكم، وسعيد بن المسيب، وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقولا ذلك، والتمتع إنما كان في حجة الوداع، وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين: كنا آمن ما يكون الناس...» اهـ.

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٨٤٩- ٤٨٥٠)، ومسلم رقم (٢٨٤٦)، والترمذي رقم (٢٥٦١)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٧٦، ٣١٢٤، ٤٥٠، ٥٠٧)، وابن حبان رقم (٧٤٤٧)، والبغوي في شرح السنة رقم (٤٤٢٢) من حديث طويل عن أبي هريرة.

قال الحافظ في الفتح (٨/ ٥٩٧): «فإن فيه إشارة إلى أن الجنة يقع امتلاؤها بمن ينشئهم الله لأجل ملئها، وأما النار فلا ينشئ لها خلقاً بل يفعل فيها شيئاً عبر عنه بما ذكر يقتضي لها أن ينضم بعضها إلى بعض فتصير ملأى، ولا تحتمل مزيداً» اهـ.

التأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط.

الحديث عليه أدلة يُعلم بها صحته من كذبه

وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق، وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب، ويقطع بذلك[1]، مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضّاعون من

---

(١) للحديث الموضوع علامات في المتن والسند وأسباب كثيرة لوضعه، كما نجد جهوداً لمقاومة الوضع.

- **أما علامات الوضع في السند فهي:**

١- أن يعترف راوي الحديث بكذبه، ويقر باختلاقه ما يروي.

٢- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع.

٣- أن يتفرد راوٍ معروف بالكذب برواية حديث، ولا يرويه ثقة غيره.

٤- معرفة حال الراوي وبواعثه النفسية.

- **علامات الوضع في المتن هي:**

١- أن يكون مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل.

٢- أن يكون الحديث مشتملاً على سخافات وسماجات يصان عنها العقلاء.

٣- أن يكون كلامه داعياً إلى الشهوة والمفسدة.

٤- أن يكون كلامه مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق.

٥- أن يكون مشتملاً على مجازفات في الوعد والوعيد.

=

أهل البدع والغلو في الفضائل، مثل حديث يوم عاشوراء، وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبيًا.

٦- أن يُدَّعى على النبي ﷺ أنه فعل أمرً ظاهراً، بمحضر من الصحابة كلهم، وأنَّهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه.

- **أما أسباب الوضع في الحديث فله دوافع عدة:**

١- العداوة للإسلام، وكراهيته ديناً ودولة...

٢- نصرة الأهواء الباطلة، والآراء الفاسدة.

٣- التقرب إلى العامة بغرائب القصص وعجائب الروايات.

٤- التقرب إلى الملوك والأمراء بما يوافق أهوائهم.

٥- الجهل بالدين مع الرغبة في الخير.

٦- العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام..

- **وقابل ذلك كله جهوداً من الصحابة والتابعين وأتباعهم في مقاومة الوضع:**

١- التشدد في طلب الإسناد من الرواة.

٢- مضاعفة النشاط العلمي والتثبت في الحديث.

٣- تتبع الكذابين، وإظهار عيوبهم على كافة المستويات.

٤- بيان أحوال الرواة، مع المعرفة التامة لكل فرد منهم.

٥- وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه.

٦- وضع علامات في السند والمتن لمعرفة الموضوع من الحديث.

٧- إفراد الكتب الموضوعة في كتب خاصة.

من الموضوعات فضائل كل سورة

وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن، سورة سورة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم[1].

---

(١) - أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٥٦ ترجمة ١٩٨) بإسناده إلى ابن المبارك. قال ابن المبارك: أظن الزنادقة وضعته.

- وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات رقم (٤٧٠) من طريق العقيلي.

عن بُزيع بن حسان أبو الخليل، قال: حدثنا علي بن زيد بن جُدعان وعطاء بن أبي ميمونة، كلاهما عن زر بن حبيش، عن أُبي بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا أُبي! من قرأ فاتحة الكتاب، أعطي من الأجر، فذكر سورة سورة وثواب تاليها، إلى آخر القرآن».

في إسناده بزيع، قال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ت:١٣٢): هو متروك.

- وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات رقم (٤٧١) من طريق مخلد بن عبد الواحد، عن علي بن زيد بن جدعان، وعطاء بن أبي ميمونة، عن زِرّ عن أُبي بن كعب، قال: فذكره مفصلاً.

في إسناده: مخلد بن عبد الواحد، قال ابن حبان في المجروحين: (٣/ ٤٣): منكر الحديث جداً ينفرد بمناكير لا تُشبه أحاديث الثقات. وقد اتفق بزيع ومخلد على رواية هذا الحديث عن علي بن زيد - وهو ليس بشيء، الميزان (٣/ ١٢٧ت ٥٨٤٤)-

قلت: وهذا الحديث نفسه يدل على أنه مصنوع.

وقال ابن الجوزي: «... وقد فرَّق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره فذكر عند كل سورة منه ما يخصها، وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك، ولم أعجب منهما؛ لأنهما ليسا من

=

تقويم الثعلبي والثعلبي[١] هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع.

تقويم الواحدي والواحدي[٢] صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف.

تقويم البغوي والبغوي[٣] تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة.

بعض الموضوعات في كتب التفسير **والموضوعات في كتب التفسير كثيرة:** مثل الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة، وحديث عليّ الطويلُ في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع

أصحاب الحديث. وإنما عجبت من أبي بكر بن أبي داود كيف فرقه على كتابه الذي صنفه في فضائل القرآن، وهو يعلم أنه حديث مُحال...» اهـ.

«وقد روى في فضائل السور أيضاً ميسرةُ بن عبد ربه، قال عبد الرحمن بن مهدي: قلت لميْسرة: من أين جئتَ بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعته أرغب الناس فيه» اهـ.

(١) الثعلبي: هو أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري الثعلبي (ت: ٤٢٧).

وللتعريف بهذ التفسير وطريقة مؤلفه فيه:انظر التفسير والمفسرون (١/ ٢٢٨- ٢٣٤).

(٢) الواحدي: هو علي بن أحمد النيسابوري، تلقى التفسير عن الثعلبي (ت:٤٢٧).

(٣) البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد الفراء، وكتابه: معالم التنزيل (ت: ٥١٠).

وللتعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه: انظر التفسير والمفسرون (١/ ٢٣٥- ٢٣٧).

باتفاق أهل العلم[١]، ومثل ما روى في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾[٢] أنه علي ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ۝١٢﴾[٣]: أذنك يا علي[٤]!!

فصل

النوع الثاني: ما مستنده الاستدلال

وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين - حَدَثَتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان - فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفًا لا يكاد يوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين، مثل تفسير عبد الرزاق[٥]، ووكيع[٦]، وعبد بن حُمَيد[٧]، وعبد

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في هذه الروايات: وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها، وقال العقيلي: لم يصح في الجهر بها حديث. انظر: شرح السنة للبغوي (٣/ ٥٤)، والنكت للحافظ ابن حجر (٢/ ٧٤٨- ٧٧٠).

(٢) سورة الرعد: (٧).

(٣) سورة الحاقة: (١٢).

(٤) قال الحافظ ابن كثير: الأحاديث المروية في هذا الموضوع لا تصح، وانظر تخريجها في تحقيقي لـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير سورة المائدة الآية (٥٥).

(٥) الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني ثقة حافظ مصنف (ت: ٢١١).

(٦) وكيع بن الجراح وكان محدث العراق في عصره (ت: ١٩٧).

(٧) عبد بن حميد كان ثقة حافظاً (ت: ٢٤٩).

الرحمن بن إبراهيم دُحَيم[١]، ومثل تفسير الإمام أحمد[٢]، وإسحاق بن راهوية[٣]، وبقيّ بن مَخْلَد[٤]، وأبي بكر بن المنذر[٥]، وسفيان بن عيينة[٦]، وسُنَيْد[٧]، وابن جرير[٨]، وابن أبي حاتم[٩]، وأبي سعيد الأشج[١٠]، وأبي عبد الله بن ماجه[١١]، وابن مَرْدُوَيه[١٢].

جهة الخطأ في التفاسير التي اعتنت بالاستدلال

أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

---

(١) عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي: الملقب بدحيم كان محدث الشام في عصره (ت: ٢٤٥).

(٢) هو إمام أهل السنة، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١).

(٣) إسحاق بن إبراهيم، أبو محمد بن راهويه المروزي عالم خراسان في عصره (ت: ٢٣٨).

(٤) أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي (ت: ٢٧٦).

(٥) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الحافظ المجتهد (ت: ١٩٨).

(٦) سفيان بن عيينة إمام أهل عصره.

(٧) هو الحسين بن داود المصيصي، أبو علي الملقب بسنيد الحافظ (ت: ٢٢٦).

(٨) شيخ المفسرين والمؤرخين (ت: ٣١٠).

(٩) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم التميمي الرازي (ت: ٣٢٧).

(١٠) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي كان محدث الكوفة (ت: ٢٥٧).

(١١) هو محمد بن يزيد بن ماجة القزويني صاحب السنن (ت: ٢٧٣).

(١٢) هو أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني حافظ مؤرخ مفسر (ت: ٤١٠).

والثانية: قوم فسّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به.

فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام.

خطأ هؤلاء قد يكون في المعنى وقد يكون في اللفظ

ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

الذين اعتقدوا معاني ثم حملوا ألفاظ القرآن عليها صنفان

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأُريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقًا فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول.

وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضًا في تفسير الحديث.

فالذين أخطئوا في الدليل والمدلول - مثل طوائف من أهل البدع - اعتقدوا مذهبًا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف

الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه.

أمثلة للطوائف التي أخطأت في الدليل والمدلول

ومن هؤلاء فرق الخوارج[١]، والروافض[٢]،.....

---

(١) الخوارج: سموا بهذا الاسم؛ لخروجهم على الإمام علي رضي الله عنه، ونزلوا بأرض يقال لها: (حروراء) فسموا بالحرورية. وهم الذين يكفرون أصحاب الكبائر، ويقولون: بأنهم مخلدون في النار، كما يقولون: بالخروج على أئمة الجور، وأن الإمامة جائزة في غير قريش. وهم يكفرون عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم. ويعظمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.
الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤- ١١٥) ومقالات الإسلاميين (ص٨٦).

(٢) الرافضة: طائفة ذات أفكار وآراء اعتقادية رافضة لخلافة الشيخين وأكثر الصحابة، وزعموا أن الخلافة في علي وذريته من بعده بنص من النبي ﷺ.
وأطلقت هذه التسمية على الرافضة لأسباب كثيرة:
١- لرفضهم إمامة زيد بن علي، وتفرقهم عنه.
٢- لرفضهم أكثر الصحابة، أو لرفضهم إمامة الشيخين.
٣- لرفضهم الدين.
٤- لرفضهم أئمتهم وغدرهم بهم. والراجح هو الثاني، ولا منافاة بينه وبين الأول.
- أشهر فرق الروافض: -المحمدية- الاثنا عشر- الإمامية.

=

والجهمية[1]،.....

- أهم المسائل الاعتقادية عندهم والتي كان لها أثر هام في تباعدهم عن هدي الكتاب والسنة وطريقة أهل الحق.

أ- قصر الخلافة في آل البيت، علي وذريته رضي الله عنهم.

ب- دعواهم عصمة الأئمة والأوصياء.

ج- تدينهم بالتقية.

د- دعواهم المهدية.

هـ- القول بالبداء على الله تعالى.

و- دعواهم الرجعة.

ز- موقفهم من الصحابة. [فرق معاصرة: للعواجي (١/ ١٥٧- ١٦٣)].

(١) الجهمية: هم أتباع جهم بن صفوان الضال المبتدع، تلميذ الجعد بن درهم أول من صدر عنه القول بخلق القرآن.

قال عبد القاهر البغدادي في كتابه: الفرق بين الفرق (ص٢١١): عن جهم هذا: «الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان. وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط. وقال: لا فِعْلَ ولا عمل لأحدٍ غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز».

والمعتزلة[١]، والقدرية[٢]،.....

---

(١) **المعتزلة**: تنفي الصفات عن الله تعالى خوفاً من التشبيه كما يزعمون، ولذا تأولوا جميع الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه، وأثبتها رسول الله ﷺ، ومن ذلك صفة الكلام لله تعالى، فجعلوا القرآن الذي هو كلام الله متصلاً بباب العدل الذي هو أحد أصول التوحيد الخمسة عندهم ووجه اتصاله أن القرآن فعل من أفعال الله وباب العدل كلام في أفعاله وعلى هذا فهم يقولون: القرآن كلام الله ووحيه، وهو مخلوق محدث...

انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٢٧- ٥٣٩).

وقد فصل الأشعري كلام المعتزلة في كتابه المقالات (١/ ٢٦٧): «ولا شك أن هذا مخالف لما عليه سلف الأمة الذين أثبتوا صفات الكمال لله سبحانه وتعالى حسب ما جاء في القرآن والسنة.

ومن ذلك صفة الكلام، فالله يتكلم متى شاء وإذا شاء، وهي من صفات الأفعال، وقد كفّر السلف من تأول تلك الصفة على نحو تأويل المعتزلة وغيرهم.

وقد حكى بعض تلك الأقوال البخاري في كتابه: خلق أفعال العباد (ص٢٩- ٤٦) تحقيق د. عبد الرحمن عميرة. والإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٣٠- ١٣٤) تحقيق د. عبد الرحمن عميرة.

(٢) **القدرية**: هم نفاة القدر، ظهرت تلك الفرقة في البصرة، وأول من تكلم في القدر رجل من أهل العراق، كان نصرانياً ثم أسلم ثم تنصر، وأخذ عنه معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي.

والقدرية أربعة أصناف:

أ- القدرية النافية.

ب- القدرية المجبرة.

=

والمرجئة[1]، وغيرهم.

أمثلة لتفاسير المعتزلة

وهذا كالمعتزلة مثلاً فإنهم من أعظم الناس كلامًا وجدالاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيَّة الذي كان يناظر الشافعي، ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير

ج- القدرية المشركية.

د- القدرية الإبليسية.

انظر: المذاهب الإسلامية - أبو زهرة (ص١١١- ١١٧)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/ ٢٥٦- ٢٦٢).

(١) المرجئة: من أوائل الفرق التي تنسب إلى الإسلام في الظهور، وقد احتلَّت مكاناً واسعاً في أذهان الناس، وفي اهتمام العلماء بأخبارهم وبيان معتقداتهم.

والمرجئة هم الذين كانوا يؤخرون العمل عن الإيمان، بمعنى أنهم كانوا يجعلون مدار الإيمان على المعرفة بالله والمحبة له والإقرار بوحدانيته، ولا يجعلون هذا الإيمان متوقفاً على العمل.

وأكثر المرجئة يرون أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص، وبعضهم يقول: أن أهل القبلة لن يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصي.

انظر: التبصير في الدين (ص٥٩- ٦١)، والفرق بين الفرق (ص١٢٢- ١٢٥).

الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني[١]، ولعلي بن عيسى الرماني، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري[٢].

فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة.

أصول المعتزلة الخمسة

وأُصول المعتزلة خمسة، يسمونها هم: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات، وغير ذلك قالوا: إن الله لا يُرى، وإن القرآن مخلوق، وإنه ليس فوق العالم، وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا مشيئة، ولا صفة من الصفات.

متأخروا الرافضة وافقوا المعتزلة

وأما عدلهم فمن مضمونه أن الله لم يشأ جميع الكائنات، ولا خلقها كلها، ولا هو قادر عليها كلها، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله، لا خيرها ولا شرها، ولم يُرد إلا ما أمر به شرعًا، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته.

وقد وافقهم على ذلك متأخروا الشيعة، كالمفيد، وأبي جعفر الطوسي، وأمثالهم.

---

(١) انظر: الكلام على هذا التفسير في التفسير والمفسرون (١/ ٣٩١- ٤٠٣).

(٢) الزمخشري: هو محمود بن عمر، أبو القاسم، الملقب: بجار الله (ت: ٥٣٨).

وانظر الكلام على طريقة هذا التفسير ونقده في التفسير والمفسرون (١/ ٤٢٩- ٤٨٢).

أبو جعفر الطوسي

ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة، لكن يضم إلى ذلك قول الإمامية الإثني عشرية، فإن المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك، ولا من ينكر خلافة أبي بكر الرافضي يضم إلى كلام المعتزلة كلام الإمامية وعمر وعثمان وعلي.

ومن أُصول المعتزلة مع الخوارج[1]: إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة، ولا يخرج منهم أحدًا من النار.

---

(١) عقيدة أهل السنة والجماعة: أن أهل الكبائر: من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين «مؤمنين» وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عز وجل في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:٤٨]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته، اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به - انتهى من متن العقيدة الطحاوية.

ردود بعض أهل البدع عليهم فيها الحسن وغيره

ولا ريب أنه قد رَدَّ عليهم طوائف من المرجئة[١] والكرَّامية[٢] والكُلَّابية[٣]، وأتباعهم، فأحسنوا تارة وأساءوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض كما قد بسط في غير هذا الموضع.

بطلان تفاسير من اعتقدوا رأياً وحملوا ألفاظ القرآن عليه

والمقصود: أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم.

وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسّروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم، أو جوابًا على المُعَارض لهم.

---

(١) فمن عقيدتهم أنه: لا تضر المعصية مع الإيمان - كما لا تنفع الطاعة مع الكفر. وإرجاء آخر هو إخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان وتخليده في النار. وهو القول: بإرجاء أمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، ولعل هؤلاء قد أحسنوا في الرد على المعتزلة. وقد تقدم التعريف بهم.

(٢) الكرامية: هي فرقة مشبهة، وكانوا يعرفون بمجسمة خراسان، وهم أتباع محمد بن كرام السجستاني المتوفى (ت: ٢٥٥).

(٣) الكلابية: وينسبون إلى عبد الله بن سعيد، وقيل: ابن محمد - أبي محمد بن كلاب القطان، توفي بعد الأربعين ومائتين بقليل. انظر لسان الميزان (٣/ ٢٩٠).

الزمخشري يدسُّ اعتزالياته في عبارات كتابه

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، فصيحًا، ويدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة، ما شاءَ الله.

وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم، أو يعتقد فسادها، ولا يهتدي لذلك.

بسبب تطرف المعتزلة في التأويل دخلت أصناف أشد منهم بعداً كالرافضة والفلاسفة

ثم إنه لسبب تطرف[1] هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم، فيما هو أبلغ من ذلك.

وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسّروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه!

أمثلة لتطرف الرافضة في التأويل

فتفسير الرافضة كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾[2] هما أبو بكر وعمر، و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[3]، أي: بين أبي بكر وعمر وعلي في الخلافة! و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[4] هي عائشة! و﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ

---

(١) لعل المعنى: بسبب تطرف هؤلاء إلى هذا الغلو والضلال سهل الطريق للرافضة وغيرهم.

(٢) سورة المسد: (١).

(٣) سورة الزمر: (٦٥).

(٤) سورة البقرة: (٦٧).

﴿ٱلْكُفْرِ﴾[١] طلحة والزبير، و﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[٢] علي وفاطمة! و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾[٣] الحسن والحسين! و﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ۝١٢﴾[٤] في علي بن أبي طالب، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾[٥] علي بن أبي طالب، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾[٦] هو عليّ! ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[٧] نزلت في عليّ لما أصيب بحمزة!

بعض التفسيرات من غير الرافضة

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه: ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ

تقارب تفسيرات الرافضة من وجوه

---

(١) سورة التوبة: (١٢).

(٢) سورة الرحمن: (١٩).

(٣) سورة الرحمن: (٢٢) ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾.

(٤) سورة يس: (١٢).

(٥) سورة النبأ: (١-٢).

(٦) سورة المائدة: (٥٥).

(٧) سورة البقرة: (١٥٧).

بِٱلْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾[1] إن الصابرين رسول الله ﷺ، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي.

وفي مثل قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ أبو بكر ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾[2] علي.

وأعجب من ذلك قول بعضهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ أبو بكر ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ عمر ﴿وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾﴾ عثمان ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾[3] علي!

هذه تفسيرات تتضمن تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾[4] كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبرًا بعد خبر.

---

(١) سورة آل عمران: (١٧).

(٢) سورة الفتح: (٢٩). والآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾.

(٣) سورة التين: (١-٣).

(٤) سورة الفتح: (٢٩).

والمقصود هنا: أنها كلها صفات لموصوف واحد، وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مرادًا به شخص واحد.

تضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد

وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصرًا في شخص واحد، كقوله: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[1] أُريد بها عليٌّ وحده! وقول بعضهم: إن قوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[2] أُريد بها أبو بكر وحده، وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾[3] أُريد بها أبو بكر وحده[4]. ونحو ذلك.

---

(١) سورة المائدة: (٥٥).

(٢) سورة الزمر: (٣٣).

(٣) سورة الحديد: (١٠).

(٤) والصواب في ذلك أن يقال: أن المعنى عام وليس محصوراً في الصديق رضي الله عنه والقاعدة تقول: إن العبرة بعموم اللفظ.

تقويم تفسير ابن عطية مقابل تفسير الزمخشري

وتفسير ابن عطية[1]، وأمثاله، أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم، على وجهه، لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري - وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها قدرًا - ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام، الذين قرروا أُصولهم بطُرقٍ من جنس ما قررت به المعتزلة أُصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطي كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب.

ثناؤه على تفسير الطبري

فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاءَ قوم فسّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

---

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي. أحد القضاة بالأندلس وكان رحمه الله فقيهاً نبيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير أديباً بارعاً... انظر: منهجه وطريقة تفسيره في التفسير والمفسرون (١/ ٢٣٩- ٢٤٢)، وهو مطبوع متداول واسمه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

خطأ من عدل عن مذاهب الصحابة

وفي الجملة: من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه.

والتابعين وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه

فالمقصود: بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بَعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا، ومعلوم أن كلَّ من خالف قولهم له شبهة يذكرها، إما عقلية وإما سمعية، كما هو مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا: التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه: البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرَّفوا الكلم عن مواضعه، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أُريد به، وتأولوه على غير تأويله.

من أصول العلم

فمن أصول العلم بذلك: أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن تفسيرهم محدَث مبتدَع، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق.

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين، من جنس ما وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره.

الوعاظ والصوفية

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم: يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير.

الدليل لا في المدلول

ما ذكره الصوفية من معانٍ باطلة فهو خطأ في الدليل والمدلول

مما ذكره أبو عبد الرحمن السُّلمي في حقائق التفسير[1]، وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة، فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعًا، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدًا.

فصل

أحسن طرق التفسير

فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟

فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك:

١) تفسير القرآن بالقرآن

- **أن يفسر القرآن بالقرآن**، فما أُجْمِل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اخْتُصر في مكان فقد بُسِط في موضع آخر.

٢) تفسير القرآن بالسنة

- فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ

---

(١) هو محمد بن الحسين بن موسى الأزدي النيسابوري المتوفى سنة (٤١٢هـ) وفي هذا التفسير تحريفات كثيرة وأغلاط عظيمة. وانظر: منهج السلمي في تفسيره في التفسير والمفسرون (٢/ ٣٨٥- ٣٨٩).

فهو مما فهمه من القرآن[١]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾[٤]، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أُوتيت القرآن ومثله معه»[٥] يعني السنة.

---

(١) انظر: البرهان (١/ ٦).

(٢) سورة النساء: (١٠٥).

(٣) سورة النحل: (٤٤).

(٤) سورة النحل: (٦٤).

(٥) وهو حديث صحيح.

أخرجه أبو داود رقم (٤٦٠٤)، والطبراني في الكبير (ج٢٠ رقم ٦٦٨، ٦٧٠)، وفي الشاميين رقم (١٠٦١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٥٤٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٨٩)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٤٩- ١٥٠) من طرق عن حَرِيز عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرشي عن المقدام بن معدي كرب الكندي، به.

وقد صححه الألباني في السنن.

والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أنها تتلى كما يتلى، وقد السنة وحي استدل الإمام الشافعي، وغيره من الأئمة، على ذلك بأدلة كثيرة، ليس هذا موضع ذلك[1].

والغرض: أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي، قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسولَ رَسُولِ الله لما يرضى رسول الله»، وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد[2].

---

(١) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (ص٨٥- ١٠٣) وأقوم بتحقيقها أعانني الله على إتمامها.

(٢) **وهو حديث ضعيف.**

أخرجه أبو داود رقم (٣٥٩٢)، والترمذي رقم (١٣٢٧)، والدارمي (١/ ٦٠)، وأحمد في المسند (٥/ ٢٣٠، ٢٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٤)، والطيالسي (١/ ٢٨٦- منحة)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٤٧- ٣٤٨)، وابن عبد البر في الجامع (٢/ ٥٥- ٥٦- العلمية)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢٦)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٥٤- ١٥٥، ١٨٨- ١٨٩) من طرق عن شعبة عن أبي العون عن الحارث بن عمرو- أخي المغيرة بن شعبة - عن أصحاب معاذ بن جبل، عن معاذ بن جبل.

- قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٧٧): «الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ عن معاذ روى عنه أبو عون، ولا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسل» اهـ.

=

- وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عنده بمتصل» اهـ.

قلت: وأقره الحافظ العراقي في تخريج أحاديث مختصر المنهاج في أصول الفقه (ص٢٥).

- وقال ابن حزم في الإحكام (٦/ ٣٥): «وأما خبر معاذ فإنه لا يحل الاحتجاج به لسقوطه، وذلك أنه لم يرو قط إلا من طريق الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته» اهـ.

- وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٧٥٨ رقم١٢٦٤- العلمية): «هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً، إنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته.

قلت: فالحديث أعل بعلل ثلاث: ١- الإرسال ٢- جهالة أصحاب معاذ ٣- جهالة الحارث بن عمرو.

- وقد أوضح المحدث الألباني في الضعيفة برقم (٨٨١) قول ابن الجوزي بقوله: «هو صحيح المعنى فيما يتعلق بالاجتهاد عند فقدان النص، وهذا مما لا خلاف فيه، ولكنه ليس صحيح المعنى عندي فيما يتعلق بتصنيف السنة مع القرآن وإنزاله إياه معه منزلة الاجتهاد منهما، فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص في الكتاب والسنة، فكذلك لا يأخذ بالسنة إلا إذا لم يجد في الكتاب وهذا التفريق بينهما مما لا يقول به مسلم، بل الواجب النظر في الكتاب والسنة معاً وعدم التفريق بينهما، لما علم من أن السنة تبين مجمل القرآن، وتقيد مطلقه، وتخصص عمومه كما هو معلوم» اهـ.

تفسير القرآن بأقوال الصحابة

وحينئذ، إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين، مثل عبد الله بن مسعود.

أبرز من يرجع إليه من الصحابة

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أبو كُرَيب، قال: أنبأنا جابر بن نوح، أنبأنا الأعمش، عن أبي الضُّحَى، عن مسروق، قال: قال عبد الله - يعني ابن مسعود -: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته»[1].

وقال الأعمش - أيضًا - عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن».

---

(١) صحيح.

أخرجه الطبري في جامع البيان (١/ ٧٥- عالم الكتب).

وأخرجه البخاري رقم (٥٠٠٢)، ومسلم رقم (٢٤٦٣) من طريق الأعمش به بنحوه.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن، ببركة دعاء رسول الله ﷺ له، حيث قال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»[1].

---

(١) صحيح.

أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، وابن حبان رقم (٧٠٥٥)، والطبراني في المعجم الكبير رقم (١٠٥٨٧)، والحاكم (٣/ ٥٣٤)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٦٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١١١- ١١٢) ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٣- ٤٩٤).

قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان في بيت ميمونة، فوضعت له وضوءاً من الليل، قال: فقالت ميمونة: يا رسول الله، وضع لك هذا عبد الله بن عباس، فقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل».

- وأورده ابن الأثير في «جامع الأصول» (٩/ ٦٣ رقم ٦٦٠٢)، وعزاه للبخاري ومسلم والترمذي: ولم أجده في «الكتابين».

- وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٧٠): وذكر الحميدي في «الجمع» رقم (١٠١٣) قال الحميدي: وهذه الزيادة ليست في الصحيحين، وهو كما قال...» اهـ.

• قلت: أخرج البخاري رقم (١٤٣)، ومسلم رقم (٢٤٧٧).

عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً، قال: من وضع هذا؟ فأخبر، فقال: اللهم ففهه في الدين».

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار، أنبأنا وكيع، أنبأنا سفيان، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، قال عبد الله - يعني ابن مسعود -: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس»[١].

ثم رواه عن يحيى بن داود، عن إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلم بن صَبيح أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، أنه قال: «نعم الترجمان للقرآن ابن عباس»[٢].

ثم رواه عن بُنْدَار، عن جعفر بن عون، عن الأعمش، به كذلك.

---

(١) إسناده صحيح.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨٤- عالم الكتب) وأخرجه في مسند ابن عباس من تهذيب الآثار (ص ١٧٣)، وأحمد في الفضائل رقم (١٥٦٢)، والفسوي في تاريخه (١/ ٤٩٥)، وابن سعد (٢/ ٣٦٦) من طريق الأعمش.

(٢) إسناده صحيح.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨٥- عالم الكتب)، وفي مسند ابن عباس من تهذيب الآثار (ص ١٧٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١١١)، وأحمد في الفضائل رقم (١٨٦٣) عن جعفر بن عون، به.

وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٣): هذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال: عن ابن عباس هذه العبارة.

فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة، وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعُمِّرَ بعده ابن عباس ستًا وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود!

وقال الأعمش، عن أبي وائل: استخلف عليٌّ عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية سورة النور - ففسرها تفسيرًا لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا[1].

السدي ينقل عن ابن عباس وابن مسعود ما يرويه عن أهل الكتاب

ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير[2].....

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٥) بسند صحيح.

وأخرجه الحاكم (٣/ ٥٣٧)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحاكم أيضاً (٣/ ٥٣٧)، من طريق الأعمش عن شقيق.

وقال الذهبي: وهو صحيح.

(٢) السدي: هو الكبير: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة: أبو محمد القرشي الكوفي، وسمي السدي لأنه يجلس بالمدينة في موضع يقال له السد، «الجرح والتعديل» (١/ ١٨٥)، وقيل: كان يقعد في سدة باب الجامع بالكوفة، فسمي السدي.

وقد اختلف في توثيقه وجرحه، قال البيهقي في، «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤١٩ - العلمية) «.. وكان يحيى بن معين يستضعفه ولم يحتج به البخاري، وكان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يريان به بأساً» اهـ.

=

في تفسيره[١] عن هذين الرجلين[٢]، ابن مسعود، وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ،

وقال الذهبي في «الكاشف»: حسن الحديث. وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق يهم ورمي بالتشيع.

وخلاصة القول فيه ما قاله ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٧٨): «وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به، وروى له مسلم» اهـ.

(١) تفسيره مشهور عند الأئمة كافة، وقال الخليل في «الإرشاد»: أمثل التفاسير تفسير السدي، وذلك بعد أن ذكر جملة من التفاسير.

(٢) السدي يروي التفسير عن جماعة:

أ- أبو مالك، ويقال له: غزوان، وهو ثقة مفسر فقيه، وأبو مالك يرويه عن ابن عباس.

ب- أبو صالح: وهو ضعيف، وإذا روى عن الكلبي اشتد الضعف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

- ويروي عن أبي صالح منصور بن المعتمر، وهو ثقة إمام، يروي عنه سفيان الثوري، وهو إمام، وهو من أثبت الناس في منصور هذا، وفي الطريق الأخرى يروي عن أبي صالح شعبة، وهو أيضاً إمام، وبقية رجال الإسناد ثقات.

جـ- عن أصحاب النبي ﷺ: قال الحافظ في «العجاب»: ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك.

=

حيث قال: «بَلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كَذَب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخاري عن عبد الله بن عمر[١].

ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما، بما فهمَه من هذا الحديث من الإذن في ذلك[٢].

د- عن مرة عن ابن مسعود: يروي من طريق عمرو بن جماد بن طلحة وهو صدوق، عن أسباط وهو صدوق، عن السدي وهو ثقة، عن مرة الهمداني وهو ثقة عابد، عن ابن مسعود، والراوي لهذا التفسير الملفق عن السدي: أسباط بن نصر، وهو صدوق كثير الخطأ يغرب.

والراوي عن أسباط: عمر بن حماد بن طلحة القناد، وقد ينسب إلى جده فيقال: عمرو بن طلحة، وهو صدوق رمي بالرفض، وعنه موسى بن هارون شيخ الطبري.

وكذلك يروي هذا التفسير عن أسباط: أحمد بن المفضل وهو صدوق شيعي.

(١) صحيح.

أخرجه البخاري رقم (٣٤٦١)، والترمذي رقم (٢٦٦٩)، وأحمد في المسند (٢/ ١٥٩) و(٢/ ٢٠٢، ٢١٤)، وابن حبان رقم (٦٢٥٦)، والقضاعي في مسند الشهاب رقم (٦٦٢) والطبراني في المعجم الصغير رقم (٤٦٢- الروض الداني)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٧٨)، والبغوي في شرح السنة رقم (١١٣).

(٢) قد فهم جواز التحدث عن بني إسرائيل بما لا يعلم أنه كذب. والله أعلم.

أقسام الإسرائيليات

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية[1] تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام:

---

(١) قال الذهبي في كتابه: «الإسرائيليات في التفسير والحديث» (ص ١٩ - ٢١):

لفظ الإسرائيليات - كما هو ظاهر - جمع، مفرده إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم أبو الأسباط الاثني عشر، وإليه يُنسب اليهود، فيُقال: «بنو إسرائيل». وقد ورد ذكرهم في القرآن منسوبين إليه في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾﴾[المائدة:٧٨] وقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾﴾[الإسراء:٤] وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾﴾[النمل:٧٦].

ولفظ الإسرائيليات - وإن كان يدل بظاهره على القصص الذي يروى أصلاً عن مصادر يهودية يستعمله علماء التفسير والحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرَّق إليه التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما، بل توسَّع بعض المفسرين والمحدثين فعدّوا من الإسرائيليات ما دسَّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنَّما هي أخبار من صنع أعداء الإسلام، صنعوها بخبث نيّة، وسوء طويَّة، ثم دسّوها على التفسير والحديث، ليفسدوا بها عقائد المسلمين كقصة الغرانيق، وقصة زينب بنت جحش وزواج الرسول ﷺ منها.

=

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجوز حكايته، لما تقدم.

أهل الكتاب يختلفون فيما يروونه من أقاصيصهم

وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني.

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم،

وإنَّما أطلق علماء التفسير والحديث لفظ الإسرائيليات على كل ذلك من باب التغليب للون اليهودي على غيره، لأن غالب ما يروى من هذه الخرافات والأباطيل، يرجع في أصله إلى مصدر يهودي، واليهود قومٌ بُهْتٌ، وهم أشد الناس عداوة وبغضاً للإسلام والمسلمين كما قال سبحانه: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ..﴾[المائدة:٨٢]، واليهود كانوا أكثر أهل الكتاب صلة بالمسلمين، وثقافتهم كانت أوسع من ثقافات غيرهم، وحيلهم التي يصلون بها إلى تشويه جمال الإسلام ماكرة خادعة، وعبد الله بن سبأ رأس الفتنة والضلال، ومن ورائه سبئيون كثير، تظاهروا بالإسلام، وتلفّعوا بالتشيُّع لآل البيت إمعاناً في المكر والخداع، ليعيثوا بين المسلمين فساداً، وفي عقائدهم ومقدساتهم إفساداً، كان لهم نصيب كبير من هذا الهشيم المركوم من الإسرائيليات الدخيلة على تفسير كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، ومن أجل هذا كله، غلب اللون اليهودي على غيره من ألوان الدخيل على التفسير والحديث، فأطلق عليه كله لفظ الإسرائيليات.

وعدَّتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة؟ ونوع الشجرة التي كلَّم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم.

جواز نقل خلاف أهل الكتاب في قصصهم

ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾[1].

ما اشتملت عليه قصة أصحاب الكهف من أدب رواية أخبار السابقين

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأوَّلين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته، إذ لو كان باطلاً لردَّه كما ردَّهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليلٌ من الناس ممن أطلعه الله تعالى عليه، فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ

---

(١) سورة الكهف: (٢٢).

إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ أي: لا تُجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجْم الغيب.

الطريق العلمي في عرض الأقوال ومناقشتها

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تُستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن يُنبَّه على الصحيح منها، ويُبطل الباطل، وتُذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيُشتغل به عن الأهم.

فأما من حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكى الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال، فهو ناقص أيضًا. فإن صَحَّحَ غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ.

حكاية أقوال ترجع إلى معنى واحد تضييع للوقت

كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظًا، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى، فقد ضيع الزمان، وتكثَّر بما ليس بصحيح، فهو كلابس ثَوْبَي زُور. والله الموفق للصواب.

فصل

تفسير القرآن أقوال التابعين

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر، فإنه كان آية في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبان بن صالح عن مجاهد قال: «عرضتُ

المصحفَ على ابن عباس ثلاث عرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوْقِفه عند كل آية منه وأسأله عنها»[١].

وبه إلى الترمذي، قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[٢].

وبه إليه: قال حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: «لو كنت قرأت قراءَة ابن مسعود لم أحْتَج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»[٣].

وقال ابن جرير: حدثنا أبو كُرَيب، قال: حدثنا طَلْق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي مُلَيكة، قال: رأيت مجاهدًا سأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه أَلواحه، قال ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله[٤].

---

(١) إسناده حسن لغيره.

أخرجه الطبري في تفسيره «جامع البيان» (١/ ٨٥- عالم الكتب)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٧٩- ٢٨٠) بسند ضعيف لعنعنة محمد بن إسحاق.

وأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن رقم (٧٩٢)، والدارمي (٢/ ٢٥٧)، والمستدرك (٢/ ٢٧٩)، وقال الذهبي: على شرط مسلم.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه بإثر حديث رقم (٢٩٥٢) بسند صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه بإثر حديث رقم (٢٩٥٢) بسند صحيح.

(٤) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨٥- عالم الكتب) بسند رجاله ثقات إلا مكي.

ولهذا كان سفيان الثوري يقول: «إذا جاءَك التفسيرُ عن مجاهد فحسبُكَ به»[١].

وكسعيد بن جُبَير، وعِكْرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري[٢]، ومسروق بن الأجْدَع[٣]، وسعيد بن المُسَيَّب[٤]، وأبي العالية[٥]، والربيع بن أنس[٦]، وقتادة، والضحّاك بن مُزاحم[٧]، وغيرهم من التابعين وتابعيهم، ومن بعدهم.

تباين عبارات السلف في أداء المعنى الواحد ليست من باب تعدد الأقوال

فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالاً، وليس كذلك، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك. والله الهادي.

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨٥- عالم الكتب) بسند حسن.

(٢) الحسن البصري من كبار التابعين من أهل الورع (ت: ١١٠).

(٣) مسروق بن الأجدع - أو ابن عبد الرحمن - الثقة الفقيه العابد (ت: ٦٣].

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن سيد التابعين (ت: ٩٤).

(٥) أبو العالية: هو رفيع بن مهران الرياحي، من كبار التابعين (ت: ٩٠).

(٦) الربيع بن أنس: يلي الأعلام السابقين، وهو من طبقتهم (ت: ١٣٩).

(٧) الضحاك بن مزاحم البلخي (ت: ١٠٥).

حجية قول التابعي في التفسير

وقال شعبة بن الحجاج[1] وغيره: «أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟» يعني: أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة.

المرجحات عند اختلاف التابعين

فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام:

التفسير بالرأي المجرد

حدثنا مُؤَمَّل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»[2].

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، وهو أول من تكلم عن الرجال في العراق، وذب عن السنة (ت: ١٦٠).

(٢) ضعيف.

أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٦٩) بسند ضعيف، لضعف مؤمل، وعبد الأعلى، وهو ابن عامر الثعلبي.

حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»[١].

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا عبد بن حُميد، حدثني حسان بن هلال، قال: حدثنا سهيل أخو حَزْم القُطَعي، قال: حدثنا أبو عمران الجَوْني، عن جُنْدُب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ».

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم[٢].

---

(١) ضعيف.

أخرجه الترمذي رقم (٢٩٥٠)، والنسائي في الكبرى رقم (٨٠٨٥- العلمية)، وأحمد (١/ ٢٣٣)، والطبري في جامع البيان رقم (٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧- شاكر)، والطبراني في الكبير رقم (١٢٣٩٢)، والبغوي في شرح السنة رقم (١١٨) من طرق بسند ضعيف.

لضعف عبد الأعلى الثعلبي، ومع ذلك فقد حسنه الترمذي في سننه، وصححه ابن القطان كما في «النكت الظراف» (٤/ ٤٢٣).

قلت: وله طرق أخرى ضعيفة لا يفرح بها، وقد ضعف المحدث الألباني الحديث في «الضعيفة» رقم (١٧٨٣) ورد على من حاول تحسين الحديث، فراجعه إن أردت المزيد.

(٢) ضعيف.

أخرجه أبو داود رقم (٣٦٥٢)، والترمذي رقم (٢٩٥٢)، والنسائي في سننه الكبرى رقم (٨٠٨٦- العلمية)، وأبو يعلى في مسنده رقم (١٥٢٠)، وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٦٤)، وابن

=

وهكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم.

تشديد أهل العلم في أن يفسر القرآن

وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسّروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسّروه بغير علم، أو من قبل أنفسهم.

بغير علم

وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا: أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم، فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ، لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرمًا ممن أخطأ. والله أعلم.

عدي في الكامل (٣/ ٤٥٠)، والبيهقي في الشعب رقم (٢٢٧٧)، والبغوي في شرح السنة رقم (١٢٠) وفي تفسيره (١/ ٣٥).

إسناده ضعيف لضعف سهيل بن أبي حزم، فهو ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، قاله أبو حاتم، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، يتكلمون فيه.

وقد ضعفه المحدث الألباني في السنن وفي ضعيف الجامع.

وهكذا سمّى الله تعالى القَذَفَة كاذبين، فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾[1] فالقاذف كاذب[2]، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر، لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به، وتكلف ما لا علم له به. والله أعلم.

تحرج جماعة من السلف من تفسير ما لا علم لهم به

ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، كما روى شعبة، عن سليمان، عن عبد الله بن مُرَّة، عن أبي مَعْمَر، قال: قال أبو بكر الصديق: «أَيُّ أَرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سماء تُظِلُّني، إذا قلتُ في كتاب الله ما لم أعلم»[3].

---

(١) سورة النور: (١٣).

(٢) أي: يلزمه وصف الكذب، وإن كان صادقاً فيما رأى من الزنى، وذلك لعدم إتيانه بأربعة شهداء.

(٣) إسناده ضعيف، وهو مرسل.

أخرجه البيهقي في «الشعب» رقم (٢٢٧٨) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم بن محمد، عن أبي بكر. وعلي بن زيد ضعيف، وفي «المدخل» (٧٩٣) من طريق مجاهد، عن عائشة، عن أبي بكر.

وأخرجه الخطيب في الجامع (٢/ ١٩٣) من رواية الشعبي عن أبي بكر، والشعبي لم يدرك أبا بكر.

وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٥٢) من حديث أبي معمر عن أبي بكر بنحوه، وهو أيضاً منقطع.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٥١٣) عن إبراهيم التيمي نحوه، وهو منقطع كذلك.

=

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام[١]: حدثنا محمود بن يزيد، عن العَوَّام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي، أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾[٢] فقال: «أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟» منقطع[٣].

وقال أبو عبيد[٤] أيضًا: حدثنا يزيد، عن حميد، عن أنس، أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ فقال: «هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٢٧١): «لكن أحدهما يقوي الآخر» اهـ.

وبناء على ما قاله الحافظ فيرتقي بهذه الطرق إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٣٧٥).

(٢) سورة عبس: (٣١).

(٣) لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من أبي بكر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه في «فضائل القرآن» (ص ٣٧٥) بسند صحيح.

وأخرج البخاري في صحيحه رقم (٧٢٩٣)، عن أنس قال: كنا عند عمر قال: «نهينا عن التكلف».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٢٧٠- ٢٧١): «هكذا أورده - أي البخاري - مختصراً».

وذكر الحميدي أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس أن عمر قرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: ما كلفنا - أو قال - ما أمرنا بهذا.

=

وقال عبد بن حميد: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، قال: كنا عند عمر بن الخطاب - وفي ظهر قميصه أربع رقاع - فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ فقال: «ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه؟!»[1].

قلت: هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت.

وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ: «أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف، وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاري.

وأولى منه ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي مسلم الكجي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه، ولفظه عن أنس: «كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رقاع، فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم قال: مه نهينا عن التكلف».

وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن سليمان بن حرب بهذا السند مثله سواء.

وأخرجه أيضاً عن سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة بدل حماد بن زيد، وقال بعد قوله: فما الأب؟ ثم قال: يا ابن أم عمر: إن هذا لهو التكلف، وما عليك أن لا تدري ما الأب؟، وسليمان بن حرب سمع من الحمادين لكنه اختص بحماد بن زيد، فإذا أطلق قوله حدثنا حماد فهو ابن زيد، وإذا روى عن حماد بن سلمة نسبه..».

(١) انظر التعليقة المتقدمة.

وهذا كله محمول على أنهما ﷺ إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبتًا من الأرض ظاهر لا يجهل، لقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ۝٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ۝٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ۝٣٠﴾[1].

وقال ابن جرير[2]: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيكَة، أن ابن عباس سُئل عن آية - لو سئل عنها بعضكم لقال فيها -، فأبى أن يقول فيها. إسناده صحيح.

موقف ابن عباس من تفسير آية

وقال أبو عبيد[3]: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيكة، قال: «سأل رجل ابن عباس عن: ﴿فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ فقال له ابن عباس فما: ﴿يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ ۝٤﴾؟ فقال الرجل: إنما سألتك لتحدثني! فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما»، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم[4].

---

(١) سورة عبس: (٢٧-٣٠).

(٢) في جامع البيان (١/ ٨٠) بسند صحيح.

(٣) أخرجه في فضائل القرآن (ص ٣٧٦) بسند صحيح.

(٤) الآيتان هما: في

١- سورة السجدة: الآية (٥): ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾.

=

حندب بن عبدالله لا يجيب سائلاً عن معنى آية

وقال ابن جرير[١]: حدثني يعقوب - يعني: ابن إبراهيم - حدثنا ابن عُليّة، عن مهدي بن ميمون، عن الوليد بن مسلم، قال: جاءَ طَلْق بن حبيب إلى جُنْدُب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال: أُحَرَّج عليك إن كنت مُسلمًا لَمّا قمتَ عني، أو قال: أن تجالسني.

سعيد بن المسيب لا يتكلم إلا فيما يعلم من تفسير القرآن

وقال مالك[٢] عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب، أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «إنا لا نقول في القرآن شيئًا».

وقال الليث[٣] عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب: «أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن».

٢- وفي سورة المعارج: الآية (٤): ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾.

(١) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨٠) بسند صحيح.

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٧٩) بسند صحيح.

(٣) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨٠)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٣٧٧) بسند صحيح.

وقال شعبة[١] عن عمرو بن مُرة قال: سأل رجلٌ سعيدَ بن المسيب عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن، وسَلْ من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء، يعني عكرمة.

وقال ابن شَوْذَب[٢]: حدثني يزيد بن أبي يزيد، قال: كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام - وكان أعلم الناس - فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سَكَت، كأن لم يسمع.

فقهاء المدينة من التابعين يعظمون القول في التفسير

وقال ابن جرير[٣]: حدثني أحمد بن عَبْدَة الضَّبِيّ، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا عُبيد الله بن عمر[٤]، قال: «لقد أدركت فقهاءَ المدينة وإنهم ليُعظمون القول في التفسير»، منهم: سالم بن عبد الله[٥]، والقاسم بن محمد[٦]، وسعيد بن المسيَّب، ونافع[٧].

---

(١) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨١)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٣٧٧) بسند صحيح.

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨٠- ٨١) بسند صحيح.

(٣) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٧٩).

(٤) وهو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر الفاروق رضي الله عنه (ت: ١٤٠).

(٥) سالم بن عبد الله بن عمر الفاروق، كان فقيهاً ثبتاً عابداً فاضلاً (ت: ١٦٠).

(٦) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت: ١٠٦).

(٧) نافع مولى ابن عمر، ثقة، ثبت فقيه (ت: ١٠٧).

عروة لا يتأول شيئاً من القرآن

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن هشام بن عروة، قال: «ما سمعت أبي تأوَّل آية من كتاب الله قط»[١].

وقال أيوب، وابن عَوْن، وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين قال: «سألت عبيدة السَّلْماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا يعلمون فيمَ أنزل من القرآن[٢]، فاتق الله وعليك بالسداد».

وقال أبو عبيد[٣]: حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن عبيد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه، قال: «إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده».

تابعيو الكوفة يتقون التفسير

حدثنا هُشَيْم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»[٤].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٣٧٨) بسند حسن.

لأن عبد الله بن صالح: صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، تهذيب الكمال (١٥/ ٩٨- ١٠٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٥٦- ٢٦١).

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨٠)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٧٧)، والبيهقي في الشعب رقم (٢٢٨٢) بسند صحيح.

(٣) وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٧٧) بسند ضعيف.

لجهالة عبد الله بن مسلم بن يسار، فقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١/ ١٩١) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ١٦٥) ولم يذكره بجرح أو تعديل.

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٧٨) بسند صحيح.

وقال شعبة: عن عبد الله بن أبي السَّفْر، قال: قال الشعبي: «والله ما مِن آيةٍ إلا وقد سألتُ عنها، ولكنها الروايةُ عن الله»[١].

وقال أبو عبيد[٢]: حدثنا هشيم، أنبأنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله».

بيان موقف السلف في تحرجهم من التفسير وأنهم يقفون فيما لا علم لهم به

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعًا فلا حرج عليه.

ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوالاً في التفسير، ولا منافاة، لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه، لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[٣]، ولما جاءَ في الحديث المروي من طُرُق: «مَن سُئل عن عِلم فكَتَمَه أُلْجِمَ يوم القيامة بِلِجَام من نَار»[٤].

---

(١) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨١) بسند صحيح.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٧٧) بسند حسن.
لأن عمر بن أبي زائدة، صدوق، رمي بالقدر.

(٣) سورة آل عمران: (١٨٧).

(٤) حديث صحيح.

=

وجوه التفسير عند ابن عباس

وقال ابن جرير[1]: حدثنا محمد بن بشَّار، حدثنَا مُؤمَّل، حدثنا سفيان، عن أبي الزِّناد، قال: قال ابن عباس: «التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العرب من

أخرجه أبو داود رقم (٣٦٥٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٤-٥) عن موسى بن إسماعيل، وابن حبان رقم (٩٥) من طريق النضر بن شُميل، وكلاهما عن حماد بن سلمة بسند صحيح.

وأخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٢٣١١، ٣٣٤٦، ٣٥٥٣- المعارف)، وفي الصغير رقم (١٦٠، ٣١٥، ٤٥٢- الروض الداني)، والحاكم (١/ ١٠١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٥)، والبغوي في شرح السنة رقم (١٤٠)، من طرق عن عطاء بن أبي رباح، به.

وأخرجه ابن ماجة رقم (٢٦٦) من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

• وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند ابن ماجة رقم (٢٦٣).

• وعن عبد الله بن عمرو عند نعيم بن حماد في زياداته على «زهد» ابن المبارك رقم (٣٩٩)، وابن حبان رقم (٩٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٠١)، وصححه، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٨- ٣٩).

• وعن أنس عند ابن ماجة رقم (٢٦٤).

• عن أبي سعيد الخدري عند ابن ماجه رقم (٢٦٥).

• وعن ابن عباس عند أبي يعلى رقم (٢٥٨٥)، والطبراني في الكبير رقم (١٠٨٤٥).

• وعن طلق بن علي الحنفي عند الطبراني في الكبير رقم (٨٢٥١)، وفي مسند الشهاب للقضاعي رقم (٤٣٣).

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٠) بسند ضعيف لانقطاعه بين أبي الزناد وابن عباس.

وانظر شرح هذا القول في كتاب «البرهان» (٢/ ١٦٤- ١٦٨).

كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمُه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى». والله ﷻ أعلم.

تمت والحمد لله

فهرس الآيات

الآية أو جزء منها	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾	البقرة	٢	٥٢
﴿لَا رَيْبَ﴾		٢	٥٢
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾		٦٧	٨٩
﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾		١٥٧	٩٠
﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾		١٩٥	٤١
﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾	آل عمران	١٧	٩١
﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾		٥٢	٥١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾		١٠٢	٥
﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾		١٨٧	١٢١

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾	النساء	١	٥
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ۝١٠٥﴾		١٠٥	٩٦
﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾		١٦٣	٥٠
﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝١٦﴾	المائدة	١٥-١٦	١٩
﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾		٤٩	٣٩
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ		٥٥	٩٢

﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾			
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾		٥٥	٩٠
﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾		١٠٦	٤٠
﴿أَن تُبْسَلَ﴾	الأنعام	٧٠	٥٣
﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾	الأنفال	١٦	٤٠
﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾	التوبة	١٢	٩٠
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾	يوسف	٢	٢٢
﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾	الرعد	٧	٧٩
﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾	إبراهيم	١-٢	٢٠
﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	النحل	٤٤	٢١
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا		٤٤	٩٦

نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾			
﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾			٩٦
﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٤	الإسراء	٥٠
﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾	٧٣		٥١
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠		٢٤
﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴿٣﴾﴾	١-٣	الفجر	٤٩
﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾	٢٢	الكهف	١٠٧
﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾	٢٢		١٠٨
﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ	٢٢		١٠٧

قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا ﴿٢٢﴾			
﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾	-١٢٥ ١٢٦		٢٩
﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي﴾	١٢٤		٢٩
﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾	-١٢٣ ١٢٦		١٩
﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾	١٢٣		٢٩

﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾	الأنبياء	٧٧	٥١
﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾	المؤمنون	٦٨	٢٢
﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾	النور	١٣	١١٤
﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	السجدة	٥	١١٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾	الأحزاب	٧٠-٧١	٥
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾	فاطر	٣٢	٣٣
﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾	يس	١٢	٩٠
﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾	الزمر	٣٣	٩٢
﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾		٦٥	٩٨

﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾		٢٤	٥١
﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾	ﷺ	٢٩	٢٢
﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾	الشورى	٥٢-٥٣	٢٠
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾	محمد	٢٤	٢٢
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾	الفتح	٢٩	٩١
﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾		٢٩	٩١
﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾		٢٩	٩١
﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾		٢٩	٩١
﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾		٢٩	٩١

﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾	الأنبياء	٧٧	٥١
﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾	المؤمنون	٦٨	٢٢
﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾	النور	١٣	١١٤
﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	السجدة	٥	١١٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾	الأحزاب	٧٠-٧١	٥
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾	فاطر	٣٢	٣٣
﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾	يس	١٢	٩٠
﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾	الزمر	٣٣	٩٢
﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾		٦٥	٩٨

﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾	ص	٢٤	٥١
﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾		٢٩	٢٢
﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾	الشورى	٥٢-٥٣	٢٠
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾	محمد	٢٤	٢٢
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾	الفتح	٢٩	٩١
﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾		٢٩	٩١
﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾		٢٩	٩١
﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾		٢٩	٩١
﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾		٢٩	٩١

﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾	الطور	٩	٥٠
﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾	النجم	٨-٩	٤٩
﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾	الرحمن	١٩	٩٠
﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾		٢٢	٩٠
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾	الواقعة	١٠-١١	٣٣
﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾	الحديد	١٠	٩٢
﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾	الحشر	٢٣	٢٠
﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ۝١٢﴾	الحاقة	١٢	٧٩
﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾	المعارج	٤	١١٧
﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	الإنسان	٦	٥١
﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾	النبأ	١-٢	٩٠
﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۝٢٧ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۝٢٨ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ۝٣٠﴾		٢٧-٣٠	١١٧

﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾		٣١	١١٥، ١١٦
﴿وَٱلزَّيْتُونَ﴾	التين	١	٩١
﴿وَٱلتِّينِ﴾		١	٩١
﴿وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾﴾		٢	٩١
﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾		٣	٩١
﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾	المسد	١	٨٩

﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾	الطور	٩	٥٠
﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾	النجم	٨-٩	٤٩
﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾		١٩	٩٠
﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾		٢٢	٩٠
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾	الواقعة	١٠-١١	٣٣
﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾	الحديد	١٠	٩٢
﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾	الحشر	٢٣	٢٠
﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ۝١٢﴾	الحاقة	١٢	٧٩
﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾	المعارج	٤	١١٧
﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	الإنسان	٦	٥١
﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾	النبأ	١-٢	٩٠
﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۝٢٧ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۝٢٨ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ۝٣٠﴾		٢٧-٣٠	١١٧

﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾		٣١	١١٥، ١١٦
﴿وَٱلزَّيْتُونَ﴾	التين	١	٩١
﴿وَٱلتِّينِ﴾		١	٩١
﴿وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾﴾		٢	٩١
﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾		٣	٩١
﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾	المسد	١	٨٩

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم	٥٧
ألا إني أُوتيت القرآن ومثله معه	٩٦
اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل	١٠٠
أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقًا آخر	٧٤
بَلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج	١٠٤
بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله	٩٧
دع ما يريبك إلى ما لا يَريبك	٥٢
ضرب الله مثلاً: صراطًا مستقيمًا، وعلى جنبتي الصراط سُورَان	٣١
لا يريبه أحد	٥٢
مَن سُئل عن عِلم فكَتَمَه أُلْجِمَ يوم القيامة بِلِجَام من نَار	١٢١
من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ	١١٢
من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار	١١١، ١١٢

فهرس الآثار

الأثر	رقم الصفحة
اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله	١٢١
إذا جاءَك التفسيرُ عن مجاهد فحسبُكَ به	١١٠
إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده	١٢٠
أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟	١١١
التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها	١٢٣
إنا لا نقول في القرآن شيئًا	١١٨
أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن	١١٨
أَيُّ أَرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سماء تُظِلُّني، إذا قلتُ في كتاب الله ما لم أعلم	١١٤
أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟	١١٥
ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي	٦٠
رسالته هذه فيض من بحره، قد أملاها من فؤاده، وقد أودعها لآلئه ودُرَرَهُ	٨
سأل رجل ابن عباس عن: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	١١٧
سألت عبيدة السَّلْماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا	١٢٠
شيخنا، وشيخ الإسلام، وفريد العصر علماً ومعرفة، وشجاعة وذكاء	١٣

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم	٥٧
ألا إني أُوتيت القرآن ومثله معه	٩٦
اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل	١٠٠
أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقًا آخر	٧٤
بَلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج	١٠٤
بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله	٩٧
دع ما يريبك إلى ما لا يَريبك	٥٢
ضرب الله مثلاً: صراطًا مستقيمًا، وعلى جنبتي الصراط سُورَان	٣١
لا يريبه أحد	٥٢
مَن سُئل عن عِلم فكَتَمَه أُلْجِمَ يوم القيامة بِلِجَام من نَار	١٢١
من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ	١١٢
من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار	١١١، ١١٢

فهرس الآثار

الأثر	رقم الصفحة
اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله	١٢١
إذا جاءَكَ التفسيرُ عن مجاهد فحسبُكَ به	١١٠
إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده	١٢٠
أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟	١١١
التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها	١٢٣
إنا لا نقول في القرآن شيئًا	١١٨
أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن	١١٨
أَيُّ أَرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سماء تُظِلُّني، إذا قلتُ في كتاب الله ما لم أعلم	١١٤
أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟	١١٥
ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي	٦٠
رسالته هذه فيض من بحره، قد أملاها من فؤاده، وقد أودعها لآلئه ودُرَرَهُ	٨
سأل رجل ابن عباس عن: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	١١٧
سألت عبيدة السَّلْماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا	١٢٠
شيخنا، وشيخ الإسلام، وفريد العصر علماً ومعرفة، وشجاعة وذكاء	١٣

عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عرْضات، من فاتحته إلى خاتمته	١٠٩
كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه	١٢٠
كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن	٩٩
كنا يومئذ خائفين	٧٣
لقد أدركت فقهاءَ المدينة وإنهم ليُعظمون القول في التفسير	١١٩
لو كنت قرأت قراءَة ابن مسعود لم أحْتَج أن أسأل ابن عباس عن كثير	١٠٩
ليس لها أصل	٦٠
ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه؟!	١١٦
ما سمعت أبي تأوَّل آية من كتاب الله قط	١٢٠
ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا	١٠٩
نعم الترجمان للقرآن ابن عباس	١٠١
نعم ترجمان القرآن ابن عباس	١٠١
هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه	١١٥
والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت	٩٩
والله ما مِن آيةٍ إلا وقد سألتُ عنها، ولكنها الروايةُ عن الله	١٢١
وبعثَ إليَّ في آخر عمره قاعدة في التفسير بخطه...	٨

فهرس العناوين الجانبية

الرقم	العناوين الجانبية	رقم الصفحة
١	تمهيد	١٧
٢	سبب تأليفه الرسالة	١٧
٣	من طرق تحصيل العلم	١٧
٤	حاجة الأمة لفهم القرآن	١٧
٥	المقدمة من إملاء المؤلف	٢٠
٦	بين الرسول ﷺ معاني القرآن كما بين ألفاظه	٢١
٧	الصحابة واهتمامهم بمعاني القرآن	٢١
٨	التدبر لمعاني القرآن	٢٢
٩	العادة تدل على فهم أي كتاب يُقرَأ وخاصة القرآن ومعانيه	٢٢
١٠	كلما كان العصر أشرف كان الاختلاف أقل	٢٢
١١	تلقى التابعون التفسير عن الصحابة	٢٣
١٢	اجتهاد التابعين في بيان القرآن	٢٤
١٣	خلاف السلف في التفسير اختلاف تنوع	٢٤
١٤	اتحاد المسمى واختلاف العبارة الدالة عليه	٢٤
١٥	دلالة الاسم على الذات وعلى الصفات	٢٥

عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عرْضات، من فاتحته إلى خاتمته	١٠٩
كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه	١٢٠
كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن	٩٩
كنا يومئذ خائفين	٧٣
لقد أدركت فقهاءَ المدينة وإنهم ليُعظمون القول في التفسير	١١٩
لو كنت قرأت قراءَة ابن مسعود لم أحْتَج أن أسأل ابن عباس عن كثير	١٠٩
ليس لها أصل	٦٠
ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه؟!	١١٦
ما سمعت أبي تأوَّل آية من كتاب الله قط	١٢٠
ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا	١٠٩
نعم الترجمان للقرآن ابن عباس	١٠١
نعم ترجمان القرآن ابن عباس	١٠١
هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه	١١٥
والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت	٩٩
والله ما مِن آيةٍ إلا وقد سألتُ عنها، ولكنها الروايةُ عن الله	١٢١
وبعثَ إليَّ في آخر عمره قاعدة في التفسير بخطه...	٨

فهرس العناوين الجانبية

الرقم	العناوين الجانبية	رقم الصفحة
١	تمهيد	١٧
٢	سبب تأليفه الرسالة	١٧
٣	من طرق تحصيل العلم	١٧
٤	حاجة الأمة لفهم القرآن	١٧
٥	المقدمة من إملاء المؤلف	٢٠
٦	بين الرسول ﷺ معاني القرآن كما بين ألفاظه	٢١
٧	الصحابة واهتمامهم بمعاني القرآن	٢١
٨	التدبر لمعاني القرآن	٢٢
٩	العادة تدل على فهم أي كتاب يُقرَأ وخاصة القرآن ومعانيه	٢٢
١٠	كلما كان العصر أشرف كان الاختلاف أقل	٢٢
١١	تلقى التابعون التفسير عن الصحابة	٢٣
١٢	اجتهاد التابعين في بيان القرآن	٢٤
١٣	خلاف السلف في التفسير اختلاف تنوع	٢٤
١٤	اتحاد المسمى واختلاف العبارة الدالة عليه	٢٤
١٥	دلالة الاسم على الذات وعلى الصفات	٢٥

١٦	اختلاف العبارة والمسمى واحد	٣٠
١٧	مثال آخر لاتحاد المسمى واختلاف العبارة	٣٠
١٨	من اختلاف التنوع أن يذكر من الاسم العام أمثلة له	٣٢
١٩	مثال من القرآن	٣٣
٢٠	التعريف بالمثال أسهل من التعريف بالحد المطلق	٣٤
٢١	ذكر أسباب النزول نوع من التفسير	٣٤
٢٢	الآية نزلت في فلان لا يعني أنها مختصة به	٤١
٢٣	تنازع الناس في اللفظ العام الوارد على سبب	٤١
٢٤	معرفة أسباب النزول يعين على فهم الآية	٤٢
٢٥	مراد السلف بقولهم نزلت هذه الآية في كذا	٤٢
٢٦	الاحتمالات الواردة على اختلاف سبب النزول	٤٨
٢٧	صنف ثالث من اختلاف التنوع	٤٩
٢٨	احتمال جميع المعاني التي قالها السلف أو أحدها	٤٩
٢٩	صنف رابع من اختلاف التنوع	٥٠
٣٠	التضمين من لغة العرب وأمثلة ذلك	٥١
٣١	عود إلى أمثلة تقريب المعنى	٥٢
٣٢	مجموع عبارات السلف أدل على المقصود باللفظ	٥٣
٣٣	لابد من اختلاف في التفسير	٥٣

٣٤	اختلاف في بعض مسائل الفرائض لا يوجب ريباً في جمهورها	٥٣
٣٥	من أسباب الاختلاف	٥٤
٣٦	يرجع الاختلاف في التفسير إلى النقل أو الاستدلال	٥٤
٣٧	أمثلة مما لا فائدة فيه	٥٥
٣٨	المبهم قد يكون منقولاً عن النبي ﷺ نقلاً صحيحاً	٥٥
٣٩	الموقف من نقل الإسرائيليات عن التابعين والصحابة	٥٩
٤٠	ما يحتاج إليه من المنقول موجود كثيراً	٥٩
٤١	مقولة الإمام أحمد في أسانيد التفسير	٦٠
٤٢	أعلم الأمصار بالمغازي أهل المدينة ثم أهل الشام	٦١
٤٣	أعلم الأمصار بالتفسير أهل مكة، فالكوفة، فالمدينة	٦١
٤٤	اعتضاد الطرق بعضها ببعض وإن لم تكن قوية بمفردها	٦٣
٤٥	كيفية التعامل مع الطرق المتعددة من المراسيل	٦٣
٤٦	الخوف على علماء السلف من الغلط والنسيان	٦٥
٤٧	الحديث الطويل المروي من وجهين مختلفين يمنع أن يكون غلطاً أو كذباً	٦٥
٤٨	قد يقع الغلط في بعض التفاصيل دون أصل القصة ومثال ذلك في بيع جابر جمله للنبي ﷺ	٦٦
٤٩	خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به فإنه	٦٧

١٦	اختلاف العبارة والمسمى واحد	٣٠
١٧	مثال آخر لاتحاد المسمى واختلاف العبارة	٣٠
١٨	من اختلاف التنوع أن يذكر من الاسم العام أمثلة له	٣٢
١٩	مثال من القرآن	٣٣
٢٠	التعريف بالمثال أسهل من التعريف بالحد المطلق	٣٤
٢١	ذكر أسباب النزول نوع من التفسير	٣٤
٢٢	الآية نزلت في فلان لا يعني أنها مختصة به	٤١
٢٣	تنازع الناس في اللفظ العام الوارد على سبب	٤١
٢٤	معرفة أسباب النزول يعين على فهم الآية	٤٢
٢٥	مراد السلف بقولهم نزلت هذه الآية في كذا	٤٢
٢٦	الاحتمالات الواردة على اختلاف سبب النزول	٤٨
٢٧	صنف ثالث من اختلاف التنوع	٤٩
٢٨	احتمال جميع المعاني التي قالها السلف أو أحدها	٤٩
٢٩	صنف رابع من اختلاف التنوع	٥٠
٣٠	التضمين من لغة العرب وأمثلة ذلك	٥١
٣١	عود إلى أمثلة تقريب المعنى	٥٢
٣٢	مجموع عبارات السلف أدل على المقصود باللفظ	٥٣
٣٣	لابد من اختلاف في التفسير	٥٣

٣٤	اختلاف في بعض مسائل الفرائض لا يوجب ريباً في جمهورها	٥٣
٣٥	من أسباب الاختلاف	٥٤
٣٦	يرجع الاختلاف في التفسير إلى النقل أو الاستدلال	٥٤
٣٧	أمثلة مما لا فائدة فيه	٥٥
٣٨	المبهم قد يكون منقولاً عن النبي ﷺ نقلاً صحيحاً	٥٥
٣٩	الموقف من نقل الإسرائيليات عن التابعين والصحابة	٥٩
٤٠	ما يحتاج إليه من المنقول موجود كثيراً	٥٩
٤١	مقولة الإمام أحمد في أسانيد التفسير	٦٠
٤٢	أعلم الأمصار بالمغازي أهل المدينة ثم أهل الشام	٦١
٤٣	أعلم الأمصار بالتفسير أهل مكة، فالكوفة، فالمدينة	٦١
٤٤	اعتضاد الطرق بعضها ببعض وإن لم تكن قوية بمفردها	٦٣
٤٥	كيفية التعامل مع الطرق المتعددة من المراسيل	٦٣
٤٦	الخوف على علماء السلف من الغلط والنسيان	٦٥
٤٧	الحديث الطويل المروي من وجهين مختلفين يمنع أن يكون غلطاً أو كذباً	٦٥
٤٨	قد يقع الغلط في بعض التفاصيل دون أصل القصة ومثال ذلك في بيع جابر جمله للنبي ﷺ	٦٦
٤٩	خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به فإنه	٦٧

	يوجب العلم	
٥٠	العبرة بإجماع أهل الحديث في قبول خبر الواحد	٦٨
٥١	الانتفاع بالمراسيل وغيرها للشواهد والاعتبار	٦٨
٥٢	علماء الحديث قد يضعفون حديث الثقة الصدوق لوقوعه في الغلط	٧٠
٥٣	الناس طرفان في تعاملهم مع الحديث الصحيح	٧٤
٥٤	الحديث عليه أدلة يُعلم بها صحته من كذبه	٧٥
٥٥	من الموضوعات فضائل كل سورة	٧٧
٥٦	تقويم الثعلبي	٧٨
٥٧	تقويم الواحدي	٧٨
٥٨	تقويم البغوي	٧٨
٥٩	بعض الموضوعات في كتب التفسير	٧٨
٦٠	النوع الثاني: ما مستنده الاستدلال	٧٩
٦١	جهة الخطأ في التفاسير التي اعتنت بالاستدلال	٨٠
٦٢	خطأ هؤلاء قد يكون في المعنى وقد يكون في اللفظ	٨١
٦٣	الذين اعتقدوا معاني ثم حملوا ألفاظ القرآن عليها صنفان	٨١
٦٤	أمثلة للطوائف التي أخطأت في الدليل والمدلول	٨٢
٦٥	أمثلة لتفاسير المعتزلة	٨٥

٦٦	أصول المعتزلة الخمسة	٨٦
٦٧	متأخروا الرافضة وافقوا المعتزلة	٨٦
٦٨	أبو جعفر الطوسي الرافضي يضم إلى كلام المعتزلة كلام الإمامية	٨٧
٦٩	ردود بعض أهل البدع عليهم فيها الحسن وغيره	٨٨
٧٠	بطلان تفاسير من اعتقدوا رأياً وحملوا ألفاظ القرآن عليه	٨٨
٧١	الزمخشري يدسُّ اعتزالياته في عبارات كتابه	٨٩
٧٢	بسبب تَطرف المعتزلة في التأويل دخلت أصناف أشد منهم بعداً كالرافضة والفلاسفة والقرامطة	٨٩
٧٣	أمثلة لتطرف الرافضة في التأويل	٨٩
٧٤	بعض التفسيرات من غير الرافضة تقارب تفسيرات الرافضة من وجوه	٩٠
٧٥	هذه تفسيرات تتضمن تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال	٩١
٧٦	تتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد	٩٢
٧٧	تقويم تفسير ابن عطية مقابل تفسير الزمخشري	٩٣
٧٨	ثناؤه على تفسير الطبري	٩٣
٧٩	خطأ من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه	٩٤
٨٠	من أصول العلم	٩٤

	يوجب العلم	
٥٠	العبرة بإجماع أهل الحديث في قبول خبر الواحد	٦٨
٥١	الانتفاع بالمراسيل وغيرها للشواهد والاعتبار	٦٨
٥٢	علماء الحديث قد يضعفون حديث الثقة الصدوق لوقوعه في الغلط	٧٠
٥٣	الناس طرفان في تعاملهم مع الحديث الصحيح	٧٤
٥٤	الحديث عليه أدلة يُعلم بها صحته من كذبه	٧٥
٥٥	من الموضوعات فضائل كل سورة	٧٧
٥٦	تقويم الثعلبي	٧٨
٥٧	تقويم الواحدي	٧٨
٥٨	تقويم البغوي	٧٨
٥٩	بعض الموضوعات في كتب التفسير	٧٨
٦٠	النوع الثاني: ما مستنده الاستدلال	٧٩
٦١	جهة الخطأ في التفاسير التي اعتنت بالاستدلال	٨٠
٦٢	خطأ هؤلاء قد يكون في المعنى وقد يكون في اللفظ	٨١
٦٣	الذين اعتقدوا معاني ثم حملوا ألفاظ القرآن عليها صنفان	٨١
٦٤	أمثلة للطوائف التي أخطأت في الدليل والمدلول	٨٢
٦٥	أمثلة لتفاسير المعتزلة	٨٥

٦٦	أصول المعتزلة الخمسة	٨٦
٦٧	متأخروا الرافضة وافقوا المعتزلة	٨٦
٦٨	أبو جعفر الطوسي الرافضي يضم إلى كلام المعتزلة كلام الإمامية	٨٧
٦٩	ردود بعض أهل البدع عليهم فيها الحسن وغيره	٨٨
٧٠	بطلان تفاسير من اعتقدوا رأياً وحملوا ألفاظ القرآن عليه	٨٨
٧١	الزمخشري يدسُّ اعتزالياته في عبارات كتابه	٨٩
٧٢	بسبب تَطرف المعتزلة في التأويل دخلت أصناف أشد منهم بعداً كالرافضة والفلاسفة والقرامطة	٨٩
٧٣	أمثلة لتطرف الرافضة في التأويل	٨٩
٧٤	بعض التفسيرات من غير الرافضة تقارب تفسيرات الرافضة من وجوه	٩٠
٧٥	هذه تفسيرات تتضمن تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال	٩١
٧٦	تتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد	٩٢
٧٧	تقويم تفسير ابن عطية مقابل تفسير الزمخشري	٩٣
٧٨	ثناؤه على تفسير الطبري	٩٣
٧٩	خطأ من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه	٩٤
٨٠	من أصول العلم	٩٤

٨١	الوعاظ والصوفية يخطئون في الدليل لا في المدلول	٩٥
٨٢	ما ذكره الصوفية من معانٍ باطلة فهو خطأ في الدليل والمدلول	٩٥
٨٣	أحسن طرق التفسير	٩٥
٨٤	١) تفسير القرآن بالقرآن	٩٥
٨٥	٢) تفسير القرآن بالسنة	٩٥
٨٦	السنة وحي	٩٧
٨٧	تفسير القرآن بأقوال الصحابة	٩٩
٨٨	أبرز من يرجع إليه من الصحابة	٩٩
٨٩	السدي ينقل عن ابن عباس وابن مسعود ما يرويه عن أهل الكتاب	١٠٢
٩٠	أقسام الإسرائيليات	١٠٥
٩١	أهل الكتاب يختلفون فيما يروونه من أقاصيصهم	١٠٦
٩٢	جواز نقل خلاف أهل الكتاب في قصصهم	١٠٧
٩٣	ما اشتملت عليه قصة أصحاب الكهف من أدب رواية أخبار السابقين	١٠٧
٩٤	الطريق العلمي في عرض الأقوال ومناقشتها	١٠٨
٩٥	حكاية أقوال ترجع إلى معنى واحد تضيع للوقت	١٠٨
٩٦	تفسير القرآن بأقوال التابعين	١٠٨

٩٧	تباين عبارات السلف في أداء المعنى الواحد ليست من باب تعدد الأقوال	١١٠
٩٨	حجية قول التابعي في التفسير	١١١
٩٩	المرجحات عند اختلاف التابعين	١١١
١٠٠	التفسير بالرأي المجرد	١١١
١٠١	تشديد أهل العلم في أن يفسر القرآن بغير علم	١١٣
١٠٢	تحرج جماعة من السلف من تفسير ما لا علم لهم به	١١٤
١٠٣	موقف ابن عباس من تفسير آية	١١٧
١٠٤	حندب بن عبدالله لا يجيب سائلاً عن معنى آية	١١٨
١٠٥	سعيد بن المسيب لا يتكلم إلا فيما يعلم من تفسير القرآن	١١٨
١٠٦	فقهاء المدينة من التابعين يعظمون القول في التفسير	١١٩
١٠٧	عروة لا يتأول شيئاً من القرآن	١٢٠
١٠٨	تابعيو الكوفة يتقون التفسير	١٢٠
١٠٩	بيان موقف السلف في تحرجهم من التفسير وأنهم يقفون فيما لا علم لهم به	١٢١
١١٠	وجوه التفسير عند ابن عباس	١٢٢

٨١	الوعاظ والصوفية يخطئون في الدليل لا في المدلول	٩٥
٨٢	ما ذكره الصوفية من معانٍ باطلة فهو خطأ في الدليل والمدلول	٩٥
٨٣	أحسن طرق التفسير	٩٥
٨٤	١) تفسير القرآن بالقرآن	٩٥
٨٥	٢) تفسير القرآن بالسنة	٩٥
٨٦	السنة وحي	٩٧
٨٧	تفسير القرآن بأقوال الصحابة	٩٩
٨٨	أبرز من يرجع إليه من الصحابة	٩٩
٨٩	السدي ينقل عن ابن عباس وابن مسعود ما يرويه عن أهل الكتاب	١٠٢
٩٠	أقسام الإسرائيليات	١٠٥
٩١	أهل الكتاب يختلفون فيما يروونه من أقاصيصهم	١٠٦
٩٢	جواز نقل خلاف أهل الكتاب في قصصهم	١٠٧
٩٣	ما اشتملت عليه قصة أصحاب الكهف من أدب رواية أخبار السابقين	١٠٧
٩٤	الطريق العلمي في عرض الأقوال ومناقشتها	١٠٨
٩٥	حكاية أقوال ترجع إلى معنى واحد تضيع للوقت	١٠٨
٩٦	تفسير القرآن بأقوال التابعين	١٠٨

٩٧	تباين عبارات السلف في أداء المعنى الواحد ليست من باب تعدد الأقوال	١١٠
٩٨	حجية قول التابعي في التفسير	١١١
٩٩	المرجحات عند اختلاف التابعين	١١١
١٠٠	التفسير بالرأي المجرد	١١١
١٠١	تشديد أهل العلم في أن يفسر القرآن بغير علم	١١٣
١٠٢	تحرج جماعة من السلف من تفسير ما لا علم لهم به	١١٤
١٠٣	موقف ابن عباس من تفسير آية	١١٧
١٠٤	حندب بن عبدالله لا يجيب سائلاً عن معنى آية	١١٨
١٠٥	سعيد بن المسيب لا يتكلم إلا فيما يعلم من تفسير القرآن	١١٨
١٠٦	فقهاء المدينة من التابعين يعظمون القول في التفسير	١١٩
١٠٧	عروة لا يتأول شيئاً من القرآن	١٢٠
١٠٨	تابعيو الكوفة يتقون التفسير	١٢٠
١٠٩	بيان موقف السلف في تحرجهم من التفسير وأنهم يقفون فيما لا علم لهم به	١٢١
١١٠	وجوه التفسير عند ابن عباس	١٢٢

فهرس الموضوعات

مقدمة المحقق ٥
منهجي في تحقيق «مقدمة في أصول التفسير» وتخريجه ١٠
ترجمة المؤلف ١١
١ - اسمه ومولده: ١١
٢ - نشأته وحياته العلمية: ١١
٣ - شيوخه: ١٢
٤ - تلاميذه: ١٢
٥ - ثناء العلماء عليه: ١٣
٦ - مؤلفاته: ١٤
٧ - وفاته: ١٥
[الـ]فصل [الأول] ٢١
فصل ٢٤
فصل ٥٤
فصل ٧٩
فصل ٩٥
فصل ١٠٨
فهرس الآيات ١٢٤

فهرس الأحاديث ١٣٣
فهرس الآثار ١٣٤
فهرس العناوين الجانبية ١٣٦
فهرس الموضوعات ١٤٣

فهرس الموضوعات

مقدمة المحقق ٥
منهجي في تحقيق «مقدمة في أصول التفسير» وتخريجه ١٠
ترجمة المؤلف ١١
١- اسمه ومولده: ١١
٢- نشأته وحياته العلمية: ١١
٣- شيوخه: ١٢
٤- تلاميذه: ١٢
٥- ثناء العلماء عليه: ١٣
٦- مؤلفاته: ١٤
٧- وفاته: ١٥
[الـ]فصل [الأول] ٢١
فصل ٢٤
فصل ٥٤
فصل ٧٩
فصل ٩٥
فصل ١٠٨
فهرس الآيات ١٢٤

فهرس الأحاديث ١٣٣
فهرس الآثار ١٣٤
فهرس العناوين الجانبية ١٣٦
فهرس الموضوعات ١٤٣